المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/04/2015

مجلس الأمن يؤكد على نجاعة مبادرة الحكم الذاتي

ويشيد بجهود المغرب لتسوية نزاع الصحراء

10/04/13

دعوة صريحة للجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف

التوصل إلى حل سياسي سيساهم في تحقيق الاستقرار والأمن بمنطقة الساحل

مجلس الأمن

جدد مجلس الأمن الدولي، التابع للأمم المتحدة، الثلاثاء الماضي، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مجددا التأكيد على «نجاعة» المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وداعيا مجددا الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف.

وأكد مجلس الأمن من جديد، في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا ب «الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية» هذا النزاع.

واعتبر المغرب على لسان وزارة الخارجية أن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الثلاثاء الماضي بالإجماع، يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع.

وأضافت الوزارة، في بلاغ توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، أنه بالنسبة لهذا القرار رقم 2218، الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح، على القلاقل والمغالطات التي تروجها، على مدار السنة، الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات.

من جهته أكد الحسان بوقنطار، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن القرار «يعتبر انتصارا واضحا للدبلوماسية المغربية وللمغرب عموما»، باعتبار أنه رفض مرة أخرى ادعاءات خصوم الوحدة الترابية الهادفة إلى توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل حقوق الإنسان في الصحراء.

وأضاف بوقنطار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا القرار يؤكد أيضا صواب الطرح المغربي في ما يتعلق بتسوية هذا النزاع المصطنع، موضحا أن القرار شدد مرة أخرى على ضرورة عمل جميع الأطراف من أجل الوصول إلى حل سياسي متفاوض بشأنه ومتفق عليه، «وهو الطرح الذي ما فتئ يدعو إليه المغرب، وأكد عليه جلالة الملك محمد السادس خلال اتصاله مع الأمين العام الأممي، ولاسيما ضرورة أن تلتزم أجهزة الأمم المتحدة بروح القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، وخاصة من طرف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة..

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

قرار مجلس الأمن رقم 2218

■ الموساوي العجلاوي

تفيد قراءة التقرير المقدم من لدن بان كي مون إلى مجلس الأمن يوم 14 أبريل، والقرار الصادر عن مجلس الأمن يوم 28 أبريل، بأن هناك تحولا في الاتجاه العام لنزاع الصحراء الإقليمي، إذ تم إدراج قضايا جديدة منها إحصاء سكان المخيمات، وهذه المرة جاء الطلب من الأمم المتحدة واضحا عكس المرحلتين السابقتين، حين ذكر الأمر في سياق تمنيات. تم قضية الأمن الإقليمي، إذ تم ربط الوضع في المخيمات بتنامي شبكات الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وهذا في حد ذاته اعتراف بفشل قيادة البوليزاريو والدولة الحاضنة لها في مواجهة هذه الظاهرة، أضف إلى هذا وذاك عجز البوليزاريو عن تدبير الشريط الشرقي المحاذي للجدار ، وهو رسالة أن هذه القيادة لا يمكن أن تكون شريكا آمنا للمنطقة، وهذا ما يفرض على المغرب مطالبة الأمم المتحدة في مراجعة فصول قرار وقف إطلاق النار العائد إلى العام 1991.

التقرير والقرار يعكسان أيضا انتكاسة الدبلوماسية الجزائرية التي راهنت كثيرا على تسجيل تحول هذه السنة في مسار نزاع الصحراء وطبلت، لهذا كثيرا، ورددت صنيعتها في جمهورية الرابيوني أن 2015 ستكون سنة الحسم، ووعدت من يحمل وهم «الدولة الصحراوية» بأن ساعة الحسم قد رنت، وذلك لتغطية الإحباطات المتوالية لثلاثة أجيال لم تعرف المغرب قط إلا من خلال الدعاية المضادة، ومن المتوقع أن يتحول الإحباط إلى قرارات بالهجرة الجماعية نحو شبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود ونحو الجماعات الجهادية ، خاصة نحو جماعة المرابطين، حيث يشكل شباب المخيمات والأطر العسكرية للبوليزاريو عمودها الفقري، كما بدل على ذلك وصول مسؤولين سياسيين وعسكريين من البوليزاريو لقيادة تنظيم المرابطين والذي ، بتنسق، نشاطاته المختار بلمختار « مهندس» الهجوم على المركب الغازي لعين أمناس في شرق الجزائر، هكذا ينقلب السحر على الساحر.

إبعاد الاتحاد الإفريقي من حشر أنفه في ملف الصحراء هو تحصيل حاصل لسببين، أولاها ، الجميع يعرف الآن أن مفوضية الاتحاد الإفريقي التي تقودها دراماني زوما هي أداة لتنفيذ أجندات دولة جنوب إفريقيا، وأن مجلس الأمن والسلم تسيطر عليه عناصر جزائرية وجنوب إفريقية، و ثاني المسألتين، أن القرارات تأخذ داخل الاتحاد الإفريقي حين تغادر جل الوفود القاعة، ولم يعد أحد يعطي أي اعتبار لما يصدر عن الاتحاد الإفريقي ، الذي أبان عن فشله في حل مشاكل القارة الإفريقية من أزمة الكونغو إلى أزمة ليبيا، مرورا بما يجري في وسط القارة وشرقها، الحالة الوحيدة التي «نجح» فيها الاتحاد الإفريقي هي خلق « دولة جنوب السودان»، التي لم يدم توازنها أكثر من سنة، لتسقط في أتون حرب إثنية دامية، ولهذا الأسباب لم يتعد الحديث في تقرير الأمين العام أكثر من ثلاث فقرات صغيرة ضمن 81 فقرة.

في تقرير الأمين العام وقرار مجلس الأمن إشارة واضحة إلى قضية حقوق الإنسان والاعتراف بمجهود المغرب، خاصة آليات اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والعلاقات مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إن مبادرات المغرب في هذا المضمار تقطع الطريق على من يناور لتحويل مسألة حقوق الإنسان إلى أداة للمس بالسيادة المغربية على الصحراء. هذا التبني الوارد في التقرير والقرار هو اعتراف ضمني بالسيادة المغربية، وعندما يطلب الأمين العام ومجلس الأمن من الأطراف تبني حلول واقعية، أي أن الطلب موجه بالخصوص للدولة الجزائرية وللبوليزاريو باستحالة تبني تقرير المصير المفضي إلى الانفصال، ومن هنا تشجيع لمبادرة الحكم الذاتي الواقعي والجدي وفق مصطلحات الأمم المتحدة.

قوة الموقف المغربي تتجلى في وحدة الصف الوطني وفي التحولات الجارية بفضل الدستور الجديد، رغم العجز الحاصل لدى الحكومة في تفعيل الكثير من فصول الدستور، وعلى الحكومة المغربية والبرلمان أن يحضرا بقوة في قضية الصحراء بمراسلة باستمرار الأمين العام والمنظمات الدولية حول كل ما يجري في المخيمات وتوضيح ما يجب توضيحه مع المينورسو، وإعادة قراءة ما بين السطور في تقرير الأمين العام، حيث تم تغييب المنتخبين الصحراويين والمجتمع المدني والقبائل والشخصيات المنتصرة للوحدة الترابية والوطنية، رغم أن التقرير تحدث عن المحاورين القدامى والجدد واستعمل كلمة « الأطراف»، وهذه قضية أخرى.

مجلس الأمن

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، الثلاثاء الماضي، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مجددا التأكيد على «شجاعة» المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وداعيا مجددا الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف.

وأكد مجلس الأمن من جديد، في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، على شجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا ب «الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية» هذا النزاع.

وبمقتضى هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ15، دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون «الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض ، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي».

وأضاف القرار أن «التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة».

وجددت الهيئة التنفيذية التأكيد بقوة على طلبها ب «إحصاء» ساكنة مخيمات تندوف، بالجزائر، داعية إلى بذل «المزيد من الجهود» في هذا الصدد.

وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة، «توصيات» التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم تقديمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يذكر أن مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش في تقريره، أنه «من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين وبالتالي في المساعدات المقدمة»، مشيرا إلى أنه «لا الجزائر ولا جبهة البوليساريو وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات ».

القرار أكد كذلك أن «التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء باتحاد المغرب العربي سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بمنطقة الساحل».

وهذه هي المرة الثالثة التي يربط فيها مجلس الأمن الدولي تسوية هذا النزاع المفتعل بالأزمة التي تشهدها منطقة الساحل.

كما نوه مجلس الأمن بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واعتبر المغرب على لسان وزارة الخارجية أن القرار يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع.

وأضافت الوزارة أنه بالنسبة لهذا القرار الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح ، على القلاقل والمغالطات التي تروجها، على مدار السنة، الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات.

واعتبر بلاغ الخارجية أن قرار مجلس الأمن يكرس البعد الإقليمي للنزاع، من خلال دعوة بلدان الجوار، لاسيما الجزائر، إلى «التعاون التام بشكل أكبر مع منظمة الأمم المتحدة، وإلى «الانخراط بحزم أكبر من أجل وضع حد للمأزق الحالي والمضي قدما نحو حل سياسي».

فضلا عن ذلك، يقر مجلس الأمن ب «أن من شأن الحل السياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهم في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل».

وأضاف البلاغ أن المملكة المغربية «ستواصل التزامها في إطار المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية، وذلك وفقا للخطاب الملكي ليوم 6 نونبر الماضي، وبموجب المباحثات الهاتفية بين جلالة الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة».

وأشارت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى أنه «أمام

> مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف

الحماس المفرط للجزائر وللانفصاليين ومحاولاتهما لتزهيب المنتظم الدولي ومناوراتهما لتوظيف بعض الهيئات الإفريقية، لاختار المغرب، على امتداد مسلسل إعداد الاستحقاق السنوي لمجلس الأمن، موقفا مسؤولا وهادئا».

فرنسا، العضو الدائم بمجلس الأمن وبمجموعة الأصدقاء، جددت أمام أعضاء المجلس التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل «قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه»، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف.

وأكد مساعد ممثل فرنسا بالأمم المتحدة، الكسيس لامبك، عقب تصويت مجلس الأمن أن «فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي الذي تم تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007 يمثل قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل حل متفاوض بشأنه».

وأشار إلى أن القرار ذكر بأنه لا ينبغي إغفال الوضع المؤسف جدا للسكان الصحراويين بمخيمات تندوف، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لتسجيل المحتجزين بالمخيمات».

كما جددت دينا قعوار، سفيرة الأردن بالأمم المتحدة، التأكيد على موقف بلادها بأن المقترح المغربي للحكم الذاتي بالصحراء «مقترح جاد وذو مصداقية»، مشيدة بجهود المملكة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتنمية «بشكل عام وملموس بالصحراء».

وأبرزت قعوار، التي تؤمن بلادها رئاسة مجلس الأمن خلال أبريل الجاري، أن تصويت الأردن لصالح القرار 2218، نابع من اعتقاده بأن التطبيق الأمين لجميع عناصره من قبل جميع الأطراف سيفضي إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء، وذلك لاحتوائه على جميع العناصر اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وتعليقا على القرار الجديد لمجلس الأمن، أكد الحسان بوقنطار، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن القرار «يعتبر انتصارا واضحا للدبلوماسية المغربية وللمغرب عموما»، باعتبار أنه رفض مرة أخرى ادعاءات خصوم الوحدة الترابية الهادفة إلى توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل حقوق الإنسان في الصحراء.

وأضاف بوقنطار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بهذا الخصوص، أن هذا القرار يؤكد أيضا صواب الطرح المغربي في ما يتعلق بتسوية هذا النزاع المصطنع، موضحا أن القرار شدد مرة أخرى على ضرورة عمل جميع الأطراف من أجل الوصول إلى حل سياسي متفاوض بشأنه ومتفق عليه، «وهو الطرح الذي ما فتئ يدعو إليه المغرب، وأكد عليه جلالة الملك محمد السادس خلال اتصاله مع الأمين العام الأممي، ولاسيما ضرورة أن تلتزم أجهزة الأمم المتحدة بروح القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، وخاصة من طرف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة».

كما أبرز أن هذا القرار أكد موقف مجلس الأمن الثابت في ما يتعلق بمهمة بعثة (المينورسو) التي ينبغي أن تبقى وفية للقرار الذي أنشأها سنة 1991.

بل أكثر من ذلك، فإن مجلس الأمن - يضيف بوقنطار - «كما نوه بالمجهودات التي قام بها المغرب في ما يتعلق بإشاعة وحماية حقوق الإنسان، سواء ما يرتبط بالآليات الجهوية التي تشتغل بالعيون والداخلة، أو بتعاونه مع الأجهزة الأممية المكلفة بحقوق الإنسان، وخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان».

ومن ناحية أخرى، أكد بوقنطار أن مجلس الأمن شدد مرة أخرى على «ضرورة إحصاء السكان الصحراويين في مخيمات تندوف، وهو مطلب أصبح أكثر من أي وقت مضى ملحا بالنظر إلى أن الجزائر والبوليساريو ما فتئا يستعملان هذه الورقة لرفض القيام بكل إحصاء ولتضخيم عدد اللاجئين للاستفادة من المساعدات الإنسانية وتحويلها لأغراض لا علاقة لها بالمهمة الإنسانية»، مذكرا بأن المكتب الأوروبي لمناهضة الفساد وجه اتهاما صريحا للجزائر والبوليساريو بتحويل هذه المساعدات عن أغراضها الإنسانية.

موجز

سري

جلسات الإجهاض

افادت مصادر حقوقية أن المجلس الوطني لحقوق الانسان أجرى في إطار إعداده لرأيه بشأن إشكالية الإجهاض السري، 110 استشارات وجلسة استماع، حيث استقبل العديد من المنظمات وائتلافات المجتمع المدني وخبراء في القطاع الصحي والقضائي، وفاعلات في المجال الإعلامي وباحثين في العلوم الانسانية والقانونية ووزراء سابقين منذ حكومة التناوب في قطاعات الصحة والعدل والشؤون الاجتماعية.

كما نظم المجلس جلسات اجتماع جهوية بـ 11 جهة، تم خلالها استقبال 337 خبيرا من مختلف المجالات المعنية. كما تم تلقي 81 مذكرة وأرضية توضيحية من 52 جمعية و 16 خبيرا و3 منظمات دولية.

١٥٩٩٦/١

اجتماع

75246

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش آسفي، يومه الخميس بمدينة آسفي، يوما دراسيا حول العقوبات البديلة، وذلك في إطار "كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة وحقوق الإنسان".

ويهدف هذا اليوم الدراسي، حسب بلاغ للجنة، إلى "مواصلة النقاش الوطني حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة بالمغرب خاصة وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد سبق له أن أصدر مذكرة تتضمن رأيه في الموضوع".

وأضاف المصدر ذاته أن هذه المذكرة أوصت بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي بعض الفئات العمرية الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة لاسيما القاصرين المتراوحة أعمارهم ما بين 12 و 18 سنة، والمسنين الذين تفوق أعمارهم 65 سنة أثناء قيامهم بالجريمة أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار الذي سيلقي محاضرة تتمحور حول العقوبات البديلة على ضوء مسودة القانون الجنائي.

المغرب يعبر عن «ارتياحه الكبير» لتمديد مهمة بعثة المينورسو

أبرز سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أعرب، الثلاثاء، عن «ارتياحه الكبير» لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة (المينورسو).

وأكد السفير أن هذا «القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر عن الاتصال الهاتفي الذي أجراه جلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، الذي عزز وأكد الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية، التي تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد».

وكان هلال يتحدث خلال لقاء صحفي عقب التصويت على القرار 2218 الذي يمدد لسنة مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016.

وتابع السفير أن هذا القرار «شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده».

واشار هلال إلى أن القرار جدد التأكيد «القوي على المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس».

وذكر أمام وسائل الإعلام الدولية بمعايير هذا النزاع المعروفة، والتي يصل عددها إلى أربعة، في إشارة إلى أن «أي تسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف»، كما أن «الجهود الجدية والصادقة للمملكة تعد أسس وركائز هذا المسلسل»، علاوة على «أن التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع».

أما بالنسبة للمعيار الرابع، يضيف السفير، فيتمثل في «الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، خصوصا الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف»، والذي دعاه مجلس الأمن الدولي إلى «الانخراط أكثر للإسهام في تسوية هذا النزاع».

من جهة أخرى، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء».

بالإضافة إلى ذلك، عبرت الدول الأعضاء بمجلس الأمن عن إشادتها بتعاون المغرب مع «المساطر الخاصة، ومع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان».

وذكر بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال».

وتابع السفير أن «أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل» سكان مخيمات تندوف. وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخامسة على التوالي، والذي «تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان».

وأعرب هلال عن الأسف لمواصلة الجزائر معارضة هذا التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل».

وقال هلال، في تصريح للصحافة عقب تصويت الأعضاء الـ15 على القرار، «نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الأصدقاء» (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا، بريطانيا)، على «كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار»، وهو ما مكن من «المصادقة عليه في أجو من الهدوء، ممهدا الطريق لاستئناف المسلسل السياسي».

وقد تم التصويت على القرار رقم 2218 صباح الثلاثاء من قبل الأعضاء الـ15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، أنغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا).

مجلس الأمن ينتصر للمغرب ويرد على مغالطات الجزائر

الخارجية المغربية: القرار الأممي يجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع المفتعل

أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الثلاثاء بالإجماع، يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع.

وأضافت الوزارة، في بلاغ لها، أنه بالنسبة لهذا القرار رقم 2218، الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح، على القلاقل والمغالطات التي تروجها، على مدار السنة، الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات.

وأوضح البلاغ أن هذا القرار «يعزز، فعلا، المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع ويؤكد مقاربة مجلس الأمن بشأن بعدها البشري والإنساني».

وهكذا، يضيف المصدر، يذكر مجلس الأمن بتقديره الكامل «للجهود الجدية وذات المصداقية المبذولة» من قبل المغرب، من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي، من أجل المضي قدما نحو حل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. ويجدد دعوته إلى مفاوضات على أساس «الواقعية وروح التسوية».

كما يكرس قرار مجلس الأمن البعد الإقليمي للنزاع، من خلال دعوة بلدان الجوار، لاسيما الجزائر، إلى «التعاون التام بشكل أكبر مع منظمة الأمم المتحدة» وإلى «الانخراط بحزم أكبر من أجل وضع حد للمأزق الحالي والمضي قدما نحو حل سياسي».

فضلا عن ذلك، يقر مجلس الأمن بـ«أن من شأن الحل السياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهم في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل».

وبخصوص البعد البشري والإنساني للنزاع، يدعو القرار الجزائر، للسنة الثالثة على التوالي، «إلى بذل جهود» لتسهيل إحصاء وتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وفقا لالتزاماتها الدولية.

وأضاف القرار أنه بالمقابل، دعم مجلس الأمن مبادرة المغرب الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فوق كافة التراب الوطني، بما في ذلك في الصحراء، والتي يواكبها تفاعل بناء مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

وهكذا، تؤكد الوزارة، فإن الهيئة التنفيذية الأممية تقر وترحب بـ«التدابير والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بكل من الداخلة والعيون، وكذا بالتفاعل الجاري من قبل المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة».

وأضاف المصدر ذاته أن المملكة المغربية «ستواصل التزامها في إطار المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية، وذلك وفقا للخطاب الملكي ليوم 6 نونبر الماضي، وبموجب المباحثات الهاتفية بين جلالة الملك محمد السادس، والأمين العام للأمم المتحدة».

وأشارت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى أنه «أمام الحماس المفرط للجزائر ولانفصاليين ومحاولاتهما لترهيب المنتظم الدولي ومناوراتهما لتوظيف بعض الهيئات الإفريقية، اختار المغرب، على امتداد مسلسل إعداد الاستحقاق السنوي لمجلس الأمن، موقفا مسؤولا وهادئا».

استثمار مبالغ مالية ضخمة لتنمية الأقاليم الجنوبية

أعلن سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، الثلاثاء، أن المغرب استثمر مبالغ هائلة لتنمية الأقاليم الجنوبية، كما أكد على ذلك التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون.

وأبرز أن التقرير الأخير للأمم المتحدة حول الصحراء، الذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن، أشار إلى أن «قرى صغيرة، كالداخلة والعيون تحولتا اليوم إلى مدينتين كبيرتين تتوفران على بنيات تحتية عصرية».

وأكد بان كي مون، في هذا التقرير، على أن الصحراء المغربية تواصل الاستفادة من «استثمارات عمومية هامة»، خصوصا في مجال البنيات التحتية الطرقية والمينائية.

وردا على سؤال حول استغلال الموارد الطبيعية، أوضح السفير أنه «عندما استرجع المغرب أقاليمه الجنوبية، كانت هناك فقط قريتان صغيرتان، العيون والداخلة. لا ماء ولا كهرباء ولا مدارس ولا حتى مستشفيات، وكان هناك عدد قليل من السكان لأنهم رحل».

وقال أمام الصحافة الدولية .. «اليوم أصبحت الصحراء تتكون من مدن كبرى، وتضم عدة موانئ ومصانع، كما أن الداخلة أضحت وجهة سياحية دولية هامة».

وأضاف أن المغرب استثمر «العديد من مليارات الدولارات في الأقاليم الجنوبية خلال الأربعين سنة الماضية».

تدعو إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف

فرنسا تجدد دعمها بمجلس الأمن لمخطط الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية

جددت فرنسا، أول أمس أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل «قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه»، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف.

وأكد مساعد ممثل فرنسا بالأمم المتحدة، ألكسيس لاميك، عقب تصويت مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو، أن «فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي الذي تم تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007 يمثل قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل حل متفاوض بشأنه».

وشدد الدبلوماسي الفرنسي على أن القرار 2218 «يعطي الدفعة الضرورية للمسلسل السياسي»، داعيا الأطراف إلى «الانخراط بقوة والتحلي بإرادة سياسية أكبر وبواقعية وبروح التوافق للتقدم نحو حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من جميع الأطراف».

وتابع أن تسوية قضية الصحراء ضرورية لا سيما من أجل «تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بالمنطقة المغاربية، ومواجهة تدهور الوضع الأمني بالساحل، حيث ينبغي علينا سويا رفع تحدي تنامي التهديد الإرهابي».

وذكر الدبلوماسي الفرنسي بأن المغرب، كما تطرق إلى ذلك القرار، اتخذ عدة تدابير لدعم لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، وكذا تفاعله مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وأضاف «إننا نعرب عن ارتياحنا لهذه المبادرات والإصلاحات الهيكلية الأخرى التي يقودها المغرب، من قبيل المصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب أو إصلاح قانون المحاكم العسكرية».

وأشار إلى أن القرار ذكر بأنه لا ينبغي إغفال الوضع الهش جدا للسكان الصحراويين بمخيمات تندوف، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لتسجيل المحتجزين بالمخيمات.

وخلص إلى أن تسجيل المحتجزين «هو ضمن هدف أكثر شمولا يتمثل في الحفاظ الضروري - على المساعدات الإنسانية الدولية للمخيمات».

العدد 3635
www.jadidpresse.com

3635 /3

فيما رفض توصيات الاتحاد الإفريقي

مجلس الأمن يمدد مهمة بعثة المينورسو في الصحراء ويؤكد واقعية الحكم الذاتي

جدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمدة عام آخر تفويض مهمة بعثة حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية في الصحراء، رافضا توصيات الاتحاد الإفريقي بإدخال تغييرات على تفويض القوة، وهو الموقف الذي أشاد به المغرب، وجاء في بيان لوزارة الخارجية المغربية نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء، أن مجلس الأمن «أكد على ترحيبه بالجهود الجدية وذات المصداقية التي بذلتها المملكة المغربية» من خلال «المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وأن «المملكة المغربية ستواصل التزامها في إطار العملية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي في إطار السيادة المغربية».

وتبنى مجلس الأمن بالإجماع قرار التمديد لبعثة المينورسو حتى 30 أبريل من العام المقبل، وأشادت الدول الـ15 المكونة لمجلس الأمن، في هذا القرار بتفاعل المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا مع الزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2015، منوهاب«التدابير والمبادرات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون».

وفي سياق التفاعل مع قرار مجلس الأمن، أكد الحسان بوقنطار، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن القرار رقم 2218 الذي أصدره مجلس الأمن بخصوص الصحراء المغربية، أول أمس الثلاثاء، «يعتبر انتصارا واضحا للدبلوماسية المغربية وللمغرب عموما»، باعتبار أنه رفض مرة أخرى ادعاءات خصوم الوحدة الترابية الهادفة إلى توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل حقوق الإنسان في الصحراء.

وأضاف بوقنطار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بهذا الخصوص، أن هذا القرار يؤكد أيضا صواب الطرح المغربي في ما يتعلق بتسوية هذا النزاع المصطنع، موضحا أن القرار شدد مرة أخرى على ضرورة عمل جميع الأطراف من أجل الوصول إلى حل سياسي متفاوض بشأنه ومتفق عليه.

من جهته، أكد السفير الأمريكي سابقا، إدوارد غابرييل، أول أمس الثلاثاء، أن مصادقة مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016 يمثل «اعترافا» بالالتزام المؤكد للمغرب للمضي قدما نحو تسوية قضية الصحراء، معتبرا في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن «الأمر يتعلق بتطور هام جدا يقر بأن المغرب يعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة على أفضل السبل للمضي قدما نحو التوصل لحل لنزاع الصحراء».

من جهة أخرى، أكد غابرييل أن قرار مجلس الأمن يقر أيضا بالتقدم «الهائل» الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان بالصحراء، لا سيما على صعيد الحريات المدنية.

من جانبه، قال بيتر فام، مدير (أفريكا سانتر) التابع لمجموعة التفكير الأمريكية (أطلانتيك كاونسيل)، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن مجلس الأمن، جدد التأكيد، لمرة أخرى، على «تفوق» مخطط الحكم الذاتي كقاعدة للمفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مشيدا بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان

هلال: المغرب استثمر مليارات الدولارات في الصحراء

أعلن سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أول أمس الثلاثاء، أن المغرب استثمر «العديد من مليارات الدولارات في الأقاليم الجنوبية خلال الأربعين سنة الماضية، كما أكد على ذلك التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون. وأبرز أن التقرير الأخير للأمم المتحدة حول الصحراء، الذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن، أشار إلى أن «قرى صغيرة، كالداخلة والعيون تحولتا اليوم إلى مدينتين كبيرتين تتوفران على بنيات تحتية عصرية».

وحسب وكالة المغرب العربي للأنباء، أكد هلال أنه «عندما استرجع المغرب أقاليمه الجنوبية، كانت هناك فقط قريتان صغيرتان، العيون والداخلة. لا ماء ولا كهرباء ولا مدارس ولا حتى مستشفيات، وكان هناك عدد قليل من السكان لأنهم رحل»، قائلا «اليوم أصبحت الصحراء تتكون من مدن كبرى، وتضم عدة موانئ ومصانع، كما أن الداخلة أضحت وجهة سياحية دولية هامة».

إشادة بالمجهودات الحقوقية للمغرب ودعوة جديدة لإحصاء سكان مخيمات تندوف

◆ عبد الكبير اخشيشن

من جلسات مجلس الأمن (أرشيف)

حماس الجزائر والتعبئة القصوى التي وظفت فيها الاتحاد الإفريقي بشكل انفعالي تنتهي دون مفاجآت سارة لها، فقد مدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الثلاثاء، مهمة بعثة المينورسو لسنة واحدة إلى غاية 30 أبريل 2016، مجددا دعوته إلى الجزائر لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، بالجزائر.

هذه الدعوة الصريحة التي تضمنها قرار مجلس الأمن أفزعت الجزائر، ولم تجد من وسيلة لدفن خيبتها، سوى الترحيب بقرار مجلس الأمن والقفز عن الحديث عن الطلب الصريح الموجه لها، فمجلس الأمن دعا في قراره رقم 2152 الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ 15، الأطراف ودول الجوار إلى التعاون «بشكل تام مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضهم البعض والانخراط بعزم من أجل تجاوز المأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي»، بل وأردف في تلميح واضح لوظيفة الجزائر في الملف أن «التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء باتحاد المغرب العربي سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بمنطقة الساحل».

قرار مجلس الأمن أنصف المغرب في مبادراته حين وافق على سمو ومصداقية وجدية المقترح المغربي، الذي تم تقديمه في 11 أبريل 2007 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، منوها «بالجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل المضي قدما نحو تسوية الوضع».

قرار مجلس الأمن نص على أنه «من الضروري بالنسبة للأطراف أن يبرهنوا على واقعية وروح توافق من أجل المضي قدما بهذه المفاوضات»، وهو ما اعتبره المراقبون ردا على محاولات الجزائر التصعيدية عبر بوابة الاتحاد الإفريقي، الذي استعملته لممارسة الضغط على مجلس الأمن، في محاولة لإعادة طرح الملف بصيغة جديدة.

نوه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجددا، يوم الثلاثاء، بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي الجانب الحقوقي الذي مارست فيه الجزائر حملة مسعورة للتأثير على أعضاء مجلس الأمن نوه القرار بالمجهودات التي يبذلها المغرب، وفي قراره رقم 2218 «يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون»، كما نوه القرار بـ«تفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان».

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أكدت أن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الثلاثاء بالإجماع، يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع، وأضافت الوزارة، في بلاغ لها «أنه بالنسبة لهذا القرار رقم 2218، الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح، على القلاقل والمغالطات التي نروجها، على مدار السنة، الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات».

وأوضح البلاغ أن هذا القرار «يعزز، فعلا، المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع ويؤكد مقاربة مجلس الأمن بشأن بعدها البشري والإنساني»، وأشارت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى أنه «أمام الحماس المفرط للجزائر وللانفصاليين ومحاولاتهما لترهيب المنتظم الدولي ومناوراتهما لتوظيف بعض الهيئات الإفريقية؛ اختار المغرب، على امتداد مسلسل إعداد الاستحقاق السنوي لمجلس الأمن، موقفا مسؤولا وهادئا».

وكانت عدد من الدول الأعضاء بمجلس الأمن قد أشادت بالمقترح المغربي حيث جددت كل من الأردن وفرنسا، التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل «قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه»، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

03/3363

نوه بجهود المغرب في حقوق الإنسان ومدد مهمة بعثة المينورسو

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة الثلاثاء، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مجددا التأكيد على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وداعيا مجددا الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف. وأكد مجلس الأمن من جديد، في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا ب "الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية" هذا النزاع. ويستقتضي هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ15، دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق نحو حل سياسي". وأضاف القرار أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة". وجددت الهيئة التنفيذية التأكيد بقوة على طلبها بـ "إحصاء" ساكنة مخيمات تندوف، بالجزائر، داعية إلى بذل "المزيد من الجهود" في هذا الصدد. كما أشادت بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، مذكرا بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008، والتي تؤكد على أنه "من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات".

ويستقتضي القرار الذي تم اعتماده، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة.

"حل سياسي" و"تعزيز التعاون" داخل اتحاد المغرب العربي من شأنهما المساهمة في تحقيق الاستقرار بمنطقة الساحل :

اعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الثلاثاء، أن التوصل إلى "حل سياسي" للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، و"تعزيز التعاون" داخل اتحاد المغرب العربي سيساهمان في تحقيق الاستقرار بمنطقة الساحل.

وأكد الأعضاء الـ15 في القرار 2218 الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع، والذي يمدد مهمة بعثة المينورسو لسنة إضافية، أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء باتحاد المغرب العربي سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بمنطقة الساحل". وهذه هي المرة الثالثة التي يربط فيها مجلس الأمن الدولي تسوية هذا النزاع المفتعل بالأزمة التي تشهدها منطقة الساحل وكان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قد أكد في تقريره لسنة 2015 الذي قدمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن، أن "الآثار الطويلة الأمد لانعدام الاستقرار الإقليمي تظل حصدر قلق" بالنسبة لبعثة المينورسو.

القرار الجديد لمجلس الأمن يعزز مكتسبات المغرب في مسلسل الوساطة الأممية

أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الثلاثاء بالإجماع، يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية. ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع وأضافت الوزارة، ، أنه بالنسبة لهذا القرار رقم 2218 ، الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح ، على القلاقل والمغالطات التي تروجها، على مدار السنة، الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات. وأوضح البلاغ أن هذا القرار "يعزز، فعلا، المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية. ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع وبؤكد مقاربة مجلس الأمن بشأن بعدها البشري والإنساني" وهكذا ، يضيف المصدر، يذكر مجلس الأمن بتقديره من قبل المغرب، من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي، من أجل المضي قدما نحو حل سياسي للنزاع الإقليمي الذي طال أمده". وأشار هلال إلى أن القرار جدد التأكيد "الفوري على المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس". وذكر أمام وسائل الإعلام الدولية بمعايير هذا النزاع المعروفة، والتي يصل عددها إلى أربعة، في إشارة إلى أن "أي تسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف". كما أن "الجهود الجادة والصادقة للمملكة تعد أسس وركائز هذا المسلسل". علاوة على "أن التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع". أما بالنسبة للمعيار الرابع، يضيف السفير، فيتمثل في "الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، خصوصا الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف"، والذي دعاه مجلس الأمن الدولي إلى "الانخراط أكثر للإسهام في تسوية هذا النزاع" من جهة أخرى، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء". بالإضافة إلى ذلك، عبرت الدول الأعضاء بمجلس الأمن عن إشادتها بتعاون المغرب مع "المساطر الخاصة، ومع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان". وذكر بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال". وتابع السفير أن "أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل" سكان مخيمات تندوف. وهو النداء الذي تم إطلاقه للمرة الثانية على التوالي، والذي "تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان". وأعرب هلال عن الأسف لمواصلة الجزائر معارضة هذا التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل" وقال هلال، في تصريح للصحافة عقب تصويت الأعضاء الـ15 على القرار، "نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الأصدقاء" (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا، بريطانيا)، على "كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار"، وهو ما مكن من "المصادقة عليه في "جو من الهدوء، ممهدا الطريق لاستئناف المسلسل السياسي". وقد تم التصويت على القرار رقم 2218 صباح الثلاثاء، من قبل الأعضاء الـ15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، أنغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا).

دعوة مجلس الأمن الدولي إلى التحلي بروح التوافق والواقعية، "رسالة" موجهة للجزائر :

قال الدبلوماسي الأمريكي السابق رويرت هولي إن مجلس الأمن الدولي من خلال تحديد التاكيد على دعمه للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الأطراف بشأن النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية ودعوته إلى التحلي بروح التوافق والواقعية، يكون قد بعث ب"رسالة" واضحة للجزائر إدراكها" تدعوها إلى التحلي بالمرونة والواقعية، وخاصة وأن الجزائر تعد طرفا في النزاع.

المغرب يعرب عن "ارتياحه الكبير" لتحديد مهمة بعثة المينورسو :

أبرز سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أعرب، الثلاثاء، عن "ارتياحه الكبير" لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة (المينورسو) وأكد السفير أن هذا "القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر عن الاتصال الهاتفي الذي أجراه صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، الذي عزز وأكد الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية، التي تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد" وكان هلال يتحدث خلال لقاء صحفي عقب التصويت على القرار 2218 الذي يمدد لسنة مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016.وتابع السفير أن هذا القرار "شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده" وأشار هلال إلى أن القرار جدد التأكيد "الفوري على المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس". وذكر أمام وسائل الإعلام الدولية بمعايير هذا النزاع المعروفة، والتي يصل عددها إلى أربعة، في إشارة إلى أن "أي تسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف". كما أن "الجهود الجادة والصادقة للمملكة تعد أسس وركائز هذا المسلسل". علاوة على "أن التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع". أما بالنسبة للمعيار الرابع، يضيف السفير، فيتمثل في "الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، خصوصا الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف"، والذي دعاه مجلس الأمن الدولي إلى "الانخراط أكثر للإسهام في تسوية هذا النزاع" من جهة أخرى، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء". بالإضافة إلى ذلك، عبرت الدول الأعضاء بمجلس الأمن عن إشادتها بتعاون المغرب مع "المساطر الخاصة، ومع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان". وذكر بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال". وتابع السفير أن "أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل" سكان مخيمات تندوف. وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخة على التوالي، والذي "تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان". وأعرب هلال عن الأسف لمواصلة الجزائر معارضة هذا التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل" وقال هلال، في تصريح للصحافة عقب تصويت الأعضاء الـ15 على القرار، "نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الأصدقاء" (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا، بريطانيا)، على "كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار"، وهو ما مكن من "المصادقة عليه في "جو من الهدوء، ممهدا الطريق لاستئناف المسلسل السياسي" وقد تم التصويت على القرار رقم 2218 صباح الثلاثاء، من قبل الأعضاء الـ15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، أنغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا).

جلالة الملك في زيارة سابقة بالأقاليم الجنوبية

وردا على سؤال حول استغلال الموارد الطبيعية، أوضح السفير أنه "عندما استرجع المغرب أقاليمه الجنوبية، كانت هناك فقط قريتان صغيرتان، العيون والداخلة. لا ماء ولا كهرباء ولا مدارس ولا حتى مستشفيات، وكان هناك عدد قليل من السكان لأنهم رحل" وقال أمام الصحافة الدولية ... "اليوم أصبحت الصحراء تتكون من مدن كبرى، وتضم عدة موانئ ومصانع. كما أن الداخلة أصبحت وجهة سياحية دولية هامة" وأضاف أن المغرب استثمر "العديد من مليارات الدولارات في الأقاليم الجنوبية خلال الأربعين سنة الماضية" ويتلاءم المغرب بشكل كامل مع الشرعية الدولية، كما يتوافق بشكل تام مع الرأي الذي تقدم به سنة 2002 هانس كوريل، المساعد السابق للأمين العام المكلف بالشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة.

فرنسا تجدد دعمها، بمجلس الأمن، لمخطط الحكم الذاتي، وتدعو إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف :

جددت فرنسا، الثلاثاء أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل "قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه"، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف، وأكد مساعد ممثل فرنسا بالأمم المتحدة، جد الكسيس لاميك، عقب تصويت مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو، أن "فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي الذي تم تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007 يمثل قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل حل متفاوض بشأنه". وشدد الدبلوماسي الفرنسي على أن القرار 2218 "يعطي الدفعة الضرورية للمسلسل السياسي"، داعيا الأطراف إلى "الانخراط بقوة والتحلي بإرادة سياسية أكبر وبواقعية وبروح التوافق للتقدم نحو حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من جميع الأطراف". وتابع أن تسوية قضية الصحراء ضرورية لا سيما من أجل "تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بالمنطقة المغاربية، ومواجهة تدهور الوضع الأمني بالساحل، حيث ينبغي علينا سويا رفع تحدي تنامي التهديد الإرهابي" وذكر الدبلوماسي الفرنسي بأن المغرب، كما تطرق إلى ذلك القرار، اتخذ عدة تدابير لدعم لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، وكذا تفاعله مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأضاف "إننا نعرب عن ارتياحنا لهذه المبادرات والإصلاحات الهيكلية الأخرى التي يقودها المغرب، من قبيل المصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب أو إصلاح قانون المحاكم العسكرية" وأشار إلى أن القرار ذكر بأنه لا ينبغي إغفال الوضع الهش جدا للسكان الصحراويين بمخيمات تندوف، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لتسجيل المحتجزين حرمان السكان المحتجزين ضدا على إرادتهم من أهم الحقوق الأساسية، مخلفة أمام زيارات الفراقين الأجانب. وجدد مجلس الأمن، في قراره الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، التأكيد بقوة على طلبه بـ "إحصاء" ساكنة مخيمات تندوف، بالجزائر، داعيا إلى بذل "المزيد من الجهود". يشار إلى أن هذا الطلب جاء متضمنا، لأول مرة ، في + توصيات + التقرير الأخير حول الصحراء، للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي قدمه في بداية أبريل الجاري إلى مجلس الأمن الدولي.

المغرب استثمر مبالغ هائلة لتنمية الأقاليم الجنوبية :

أعلن سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، الثلاثاء، أن المغرب استثمر مبالغ هائلة لتنمية الأقاليم الجنوبية، كما أكد على ذلك التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون. وأبرز أن التقرير الأخير للأمم المتحدة حول الصحراء، الذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن، أشار إلى أن "قرى صغيرة، كالداخلة والعيون وكذا مدينتين كبيرتين توفران على بنيات تحتية عصرية".

وأكد بان كي مون، في هذا التقرير، على أن الصحراء المغربية تواصل الاستفادة من "استثمارات عمومية هامة"، خصوصا في مجال البنيات التحتية الطرقية والمينائية وكان هلال يتحدث خلال لقاء صحفي عقب مصادقة الأعضاء الـ15 بمجلس الأمن بالإجماع على القرار 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو.

جلسة لمجلس الأمن

القرار 2218 "اعتراف" بالالتزام المؤكد للمغرب من أجل حل سياسي

أكد السفير الأمريكي سأكنا إدوارد غابرييل، الثلاثاء، أن مصادقة مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016 يمثل "اعترافا" بالالتزام المؤكد للمغرب للمضي قدما نحو تسوية قضية الصحراء.واعتبر غابرييل، في تصريح للصحافة، أن "الأمر يتعلق بتطور هام جدا (...) يقر بأن المغرب يعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة على أفضل السبل للمضي قدما" نحو التوصل لحل لنزاع الصحراء، ولاحظ السفير الأمريكي سابقا، في هذا الصدد، أن المغرب أبان "على الدوام، عن الواقعية وروح التوافق، تماشيا مع توصيات الأمم المتحدة من أجل تجاوز المأزق الحالي، والتقدم نحو حل سياسي" مبرزا أنه يتعين على الطرف الآخر القيام بخطوة في الأمام.

من جهة أخرى، أكد غابرييل أن قرار مجلس الأمن يقر أيضا بالتقدم "الهائل" الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان بالصحراء، لا سيما على صعيد الحريات الدينية وقال إن الأمر يتعلق "باعتراف بدينامية حقيقية وتطور في الاتجاه الصحيح يهدوء وفي إطار سيادي".

وكان مجلس الأمن قد جدد دعمه لحل سياسي مقبول من لدن جميع الأطراف في قضية الصحراء، مؤكدا "تفوق" المبادرة المغربية للحكم الذاتي كما جدد التأكيد على تفوق وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي تم تقديمه في أبريل 2007 للأمين العام للأمم المتحدة، معربا عن ارتياحه "للجهود الجادة والصادقة التي يبذلها المغرب للسير قدما نحو تسوية" هذا النزاع.

مجلس الأمن جدد التأكيد على جدية مخطط الحكم الذاتي ونوه بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان :

قال بيتر فام، مدير (فيركا سانتر) التابع لمجموعة التفكير الأمريكية (أطلانتيك كاونسيل)، إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جدد التأكيد، لمرة أخرى، على "تفوق" مخطط الحكم الذاتي كقاعدة للمفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مشيدا بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان وأبرز الخبير الأمريكي، في تصريح للصحافة، أن "القرار 2218 سلط الضوء على العديد من الحقائق من خلال التأكيد على تفوق مخطط الحكم الذاتي، كقاعدة للمفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع".

وأوضح فام أن مجلس الأمن أبرز أيضا التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان على صعيد المملكة عموما، وبالأقاليم الجنوبية على وجه الخصوص.

وأشار مدير (أفريكا سانتر)، في هذا السياق، إلى المبادرات والإجراءات التي اتخذها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة الجهوية بالداخلة والعيون، والتي حظيت بإشادة مجلس الأمن، ونوه القرار 2218، الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الدول الـ15، ب"التدابير والمبادرات التي اتخذتها المغرب من أجل تعزيز اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون" وأشادت الدول الـ15 بمجلس الأمن، في هذا القرار الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2015، بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا مع الزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2015.

وخلص إلى أن تسجيل المحتجزين "هو ضمن هدف أكثر شمولا يتمثل في الحفاظ الضروري - على المساعدات الإنسانية الدولية للمخيمات".

فرنسا تجدد دعمها بمجلس الأمن لمخطط الحكم الذاتي وتدعو إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف

■ بين إتاحة الدواء الجيد جددت فرنسا، أول أمس الثلاثاء أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل "قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه"، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف.

وأكد مساعد ممثل فرنسا بالأمم المتحدة، الكسيس لامبيك، عقب تصويت مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو، أن "فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي الذي تم تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007 يمثل قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل حل متفاوض بشأنه".

وشدد الدبلوماسي الفرنسي على أن القرار 2218 "يعطي الدفعة الضرورية للمسلسل السياسي"، داعيا الأطراف إلى "الانخراط بقوة والتحلي بإرادة سياسية أكبر وبواقعية وبروح التوافق للتقدم نحو حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من جميع الأطراف".

وتابع أن تسوية قضية الصحراء ضرورية لا سيما من أجل "تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بالمنطقة المغاربية، ومواجهة تدهور الوضع الأمني بالساحل، حيث ينبغي علينا سويا رفع تحدي تنامي التهديد الإرهابي".

وذكر الدبلوماسي الفرنسي بأن المغرب، كما تطرق إلى ذلك القرار، اتخذ عدة تدابير لدعم لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، وكذا تفاعله مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وأضاف "إننا نعرب عن ارتياحنا لهذه المبادرات والإصلاحات الهيكلية الأخرى التي يقودها المغرب، من قبيل المصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب أو إصلاح قانون المحاكم العسكرية".

وأشار إلى أن القرار ذكر بأنه لا ينبغي إغفال الوضع الهش جدا للسكان الصحراويين بمخيمات تندوف، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لتسجيل المحتجزين بالمخيمات.

وخلص إلى أن تسجيل المحتجزين "هو ضمن هدف أكثر شمولا يتمثل في الحفاظ الضروري - على المساعدات الإنسانية الدولية للمخيمات".

بيتر فام مدير «أفريكا سانتر»:

مجلس الأمن جدد التأكيد على "تفوق" مخطط الحكم الذاتي ونوه بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان

قال بيتر فام، مدير (افريكا سانتر) التابع لمجموعة التفكير الأمريكية (اطلانتك كاونسيل)، إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جدد التاكيد، لمرة أخرى، على "تفوق" مخطط الحكم الذاتي كقاعدة للمفاوضات من اجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مشيدا بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وأبرز الخبير الأمريكي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن "القرار 2218 سلط الضوء على العديد من الحقائق من خلال التأكيد على تفوق مخطط الحكم الذاتي، كقاعدة للمفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع".

وأوضح فام ان مجلس الأمن ابرز ايضا التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان على صعيد المملكة عموما، وبالاقاليم الجنوبية على وجه الخصوص.

وأشار مدير (افريكا سانتر)، في هذا السياق، إلى المبادرات والإجراءات التي اتخذها المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجنه الجهوية بالداخلة والعيون، والتي حظيت بإشادة مجلس الأمن.

ونوه القرار 2218، الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الدول ال15، ب"التدابير والمبادرات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

وأشادت الدول ال15 بمجلس الأمن، في هذا القرار الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 ابريل 2015، بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا مع الزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2015.

عمر هلال سفير المغرب بالأمم المتحدة:

المغرب يعرب عن «ارتياحه الكبير» لتمديد مهمة بعثة المينورسو

■ ابرز سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أعرب، أول أمس الثلاثاء، عن "ارتياحه الكبير" لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة (المينورسو).

وأكد السفير أن هذا "القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر عن الاتصال الهاتفي الذي أجراه صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، الذي عزز وأكد الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية، التي تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد".

وكان السيد هلال يتحدث خلال لقاء صحفي عقب التصويت على القرار 2218 الذي يمدد لسنة مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016.

وتابع السفير أن هذا القرار "شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده".

وأشار السيد هلال إلى أن القرار جدد التأكيد "القوي على المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس".

وذكر أمام وسائل الإعلام الدولية بمعايير هذا النزاع المعروفة، والتي يصل عددها إلى أربعة، في إشارة إلى أن "أي تسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف"، كما أن "الجهود الجدية والصادقة للمملكة تعد أسس وركائز هذا المسلسل"، علاوة على "أن التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع".

أما بالنسبة للمعيار الرابع، يضيف السفير، فيتمثل في "الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، خصوصا الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف"، والذي دعاه مجلس الأمن الدولي إلى "الانخراط أكثر للإسهام في تسوية هذا النزاع".

من جهة أخرى، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء".

بالإضافة إلى ذلك، عبرت الدول الأعضاء بمجلس الأمن عن إشادتها بتعاون المغرب مع "المساطر الخاصة، ومع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان".

وذكر بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال".

وتابع السفير أن "أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل" سكان مخيمات تندوف. وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخامسة على التوالي، والذي "تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان".

وأعرب السيد هلال عن الأسف لمواصلة الجزائر معارضة هذا التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل".

وقال السيد هلال، في تصريح للصحافة عقب تصويت الأعضاء الـ15 على القرار، "نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الاصدقاء" (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا، بريطانيا)، على "كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار"، وهو ما مكن من "المصادقة عليه في "جو من الهدوء، ممهدا الطريق لاستئناف المسلسل السياسي".

وقد تم التصويت على القرار رقم 2218 صباح اليوم الثلاثاء من قبل الأعضاء الـ15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، انغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا).

رسالة الأمة

جدد دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف

قرار مجلس الأمن يثني على مصداقية المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي

5/2015

محمد أبو الربيع

■ جدد مجلس الأمن، أول أمس، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، داعيا الجزائر مرة أخرى إلى تسجيل سكان مخيمات تيندوف. وأكد مجلس الأمن في القرار رقم 2218 الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع ، والذي بموجبه تم تمديد مهمة بعثة "المينورسو" إلى غاية 30 أبريل 2016، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا بـ"الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية لنزاع الصحراء المغربية".

وبمقتضى هذا القرار،دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون " الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمازق الحالي والتقدم نحو حل سياسي"، مضيفا أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة"، وجدد المجلس التأكيد بقوة على ضرورة "إحصاء" سكان مخيمات تيندوف، داعيا إلى بذل "المزيد من الجهود" في هذا الصدد. كما أشاد بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، مذكرا بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008، والتي تؤكد على أنه "من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات".. وبمقتضى القرار الذي تم اعتماده دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة اعتماد التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة، والعمل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل متوافق عليه.

وفي تدخل لممثلي الدول الأعضاء بمجلس الأمن أكد الجميع أنه من شأن اعتماد هذا القرار أن يعطي دفعة قوية لعملية التسوية بالمنطقة لهذا النزاع. وأشارت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة استئناف زيارات لم الشمل نظرا لبعدها الإنساني، كما جددت ممثلة الأردن بمجلس الأمن دعم المملكة الأردنية لمقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب..

هذا،وقد أبدى عمر هلال سفير المغرب لدى الأمم المتحدة عن ارتياح المغرب الكبير لمصادقة مجلس الأمن بالإجماع على تمديد مهمة بعثة "المينورسو". مضيفا أن "القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر من الاتصال الهاتفي الذي أجراه جلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، والذي عزز الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية وأكدها، موضحا أنها "تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد"، ومردفا في لقاء صحفي بمقر المنتظم الأممي بعد التصويت على القرار 2218 الذي بموجبه تم تمديد بعثة "المينورسو" حتى 30 أبريل من العام القادم، أن القرار "شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده".

وفي المنحى ذاته، اعتبر هلال أن القرار جاء ليؤكد على " المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس".وذكر بمعايير النزاع المعروفة، والمحددة في أربعة معايير هي أن:

. التسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف.

. الجهود الجدية والصادقة للمملكة تعد أساس وركائز هذا المسلسل.

. التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع.

. الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، سيما الجزائر، "البلد الذي يحتضن مخيمات تيندوف"، والذي دعاه مجلس الأمن إلى "الانخراط أكثر للمساهمة في تسوية هذا النزاع"، وجدد التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل" سكان مخيمات تيندوف، وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخامسة على التوالي، والذي تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل سكان المخيمات.

وسجل هلال أسفه البالغ معارضة الجزائر المتواصلة لتسجيل السكان، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل، مشيدا بـ "مجموعة أصدقاء الصحراء" المشكلة من الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وإسبانيا، وبريطانيا، على " كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار".

من جهة ثانية، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء"، مذكرا بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال".

نص القرار 2218 الصادر عن مجلس الامن الدولي حول الصحراء

23205/13

القرار 2218 (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7435، المعقودة اليوم الثلاثاء 28 أبريل2015 إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ويعيد تأكيدها، وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الامين العام ومبعوثه الشخصي لتنفيذ القرارات 1754 (2007) و 1783 (2007) و1813 (2008) و1871 (2009) و1920 (2010) و1979 (2011) و2044 (2012) و2099 (2013) و2152 (2014) وإذ يؤكد مجددا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده، وإذ يلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد، وإذ يكرر تأكيد دعوته الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم بغضا وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن. وإذ يعترف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام لإبقاء جميع عمليات حفظ السلام قيد الاستعراض الدقيق، بما فيها بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وإذ يكرر صارما إزاء نشر عمليات حفظ السالم وإذ يعرب عن قلقه إزاء حالات انتهاك الاتفاقات القائمة، وإذ يهيب بالطرفين أن يتقيد كل واحد منهما بما عليه من التزامات، وإذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الامين العام في 11 نيسان/ أبريل 2007، وإذ يرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما علما أيضا بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الامين العام في 10 نيسان/أبريل 2007، وإذ يشجع الطرفين في هذا السياق على إظهار المزيد من الارادة السياسية للمضي قدما صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات، وإذ يشجع الطرفين على مواصلة التعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة، بصيغتها المحدثة في كانون الثاني/ يناير 2012، وإذ يؤكد أهمية تحسين حالة حقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وإذ يشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان، مع مراعاة كل منهما لما عليه من التزامات. وإذ يشجع الطرفين على مواصلة جهود كل منهما من أجل تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وإذ يعترف ويرحب، في هذا الصدد، بالخطوات والمبادرات الاخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز لجنتي المجلس الوطني لحقوق الانسان العاملتين في الداخلة والعيون، وباستمرار المغرب في التفاعل مع الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الانسان التابع لألمم المتحدة، بما فيها تلك المزمعة لعام 2015، وإذ يرحب أيضا بتنفيذ برنامج تعزيز حماية الاجئين الذي أعدته مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين بالتنسيق مع جبهة البوليساريو والذي يشمل مبادرات للتدريب والتوعية فيما يتعلق وإذ يكرر طلبه الداعي إلى النظر في تسجيل الاجئين في مخيمات تندوف للاجئين، وإذ يدعو بذل جهود في هذا الصدد وإذ يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الامم المتحدة. وإذ يسلم بأن تكريس الوضع القائم ليس مقبولا، وإذ يلاحظ كذلك أن إحراز تقدم في المفاوضات أمر أساسي لتحسين نوعية حياة شعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها، وإذ يؤكد دعم المبعوث الشخصي للامين العام إلى الصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، وعمله لتيسير المفاوضات بين الطرفين، وإذ يرحب في هذا الصدد بمبادراته الاخيرة ومشاوراته الجارية مع الطرفين والدولتين المجاورتين، وإذ يؤكد دعم الممثل الخاص للامين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كيم بولدوك، وقد نظر في تقرير الامين العام المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2015 (S/2015/246)، 1- يقرر تمديد ولاية البعثة حتى 30 نيسان/أبريل 2016؛ 2- يؤكد مجددا ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار، ويدعو الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات؛ 3- يهيب بجميع الاطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الامم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فورا في سياق تنفيذ وليتهم، وفقا لالتفاقات القائمة؛ 4- يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات، ويشير إلى تأييده للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2008 (S/2008/251) بأن تحلي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات؛ 5 - يهيب بالطرفين إلى مواصلة إبداء الارادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، بما يكفل تنفيذ القرارات 1754 (2007) و 1783 (2007) و1813 (2008) و1871 (2009) و1920 (2010) و1979 (2011) و2044 (2012) و2099 (2013) و2152 (2014) 6 -يؤكد دعمه القوي لالتزام الامين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق، ويدعو الى تجديد الاجتماعات وتعزيز الاتصالات. 7 - يهيب بالطرفين إلى مواصلة المفاوضات برعاية الامين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده، ويلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد؛ 8 - يدعو الدول الاعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لهذه المحادثات؛ 9 - يطلب إلى الامين العام أن يقدم بانتظام إحاطات إلى مجلس الامن، مرتين في السنة على الاقل، عن حالة هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته والتقدم المحرز فيها، وعن تنفيذ هذا القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها، ويعرب عن عزمه عقد اجتماع للاستماع لإحاطاته ومناقشتها، ويطلب في هذا الصدد كذلك إلى الامين العام ان يقدم تقريرا عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الوالية بوقت كاف؛ 10 - يرحب بالتزام الطرفين والدولتين المجاورتين بعقد اجتماعات دورية مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين من أجل استعراض تدابير بناء الثقة وتوسيع نطاقها حيثما أمكن؛ 11 - يحث الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة المتفق عليها بين الطرفين بما في ذلك التدابير التي تمكن من إجراء الزيارات بين أفراد الاسر المشتت شملهم؛ وكذلك البرامج الغذائية والتأكد من أن الاحتياجات الانسانية للاجئين تتم معالجتها بشكل كاف. 13 - يطلب إلى الامين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام، داخل البعثة، لسياسة الامم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والايذاء الجنسي، وأن يبقي مجلس الامن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة تشمل التدريب لاذكاء الوعي قبل مرحلة نشر القوات وغير ذلك من الاجراءات، لضمان المساءلة التامة في حالات اقتراف أفراد قوات تلك البلدان سلوكا من ذلك القبيل 14 - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

قرار مجلس الأمن حول الصحراء المغربية يكرس خيبة الأمل في الرابوني والجزائر

أجمعت ردود الفعل التي أعقبت تصويت مجلس الأمن بالاجماع على القرار رقم 2218 حول الصحراء المغربية مساء أول أمس الثلاثاء ردود فعل غاضبة في كل من الرابوني حيث تسيطر جبهة البوليساريو الانفصالية وفي الجزائر التي تحرك خيوط اللعبة بواسطة الجزائر.

في هذا السياق أطلق العنان المدعو أحمد البوخاري ممثل الجبهة الانفصالية لدى الأمم المتحدة العنان للسب والقذف في حق فرنسا التي اتهمها بالوقوف إلى جانب المغرب. كما أطلق العنان للتهديد المبطن حينما قال في تصريح صحافي «بأن استمرار الوضع القائم حاليا قد يجهض مجهودات الأمم المتحدة ويقود المنطقة التي تواجه أصلا تحديات جمة نحو المجهول».

بيد أن الحكومة الجزائرية ارتأت التحايل في موقف غامض من هذا القرار إذ اختار الناطق باسم وزارة الخارجية الجزائرية تمريره عبر وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية واقتطاع فقرة واحدة من نص القرار لتمكنه من التعبير «عن ارتياح الجزائر تجديد التزام الأمم المتحدة بالعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل يفضي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي...»

وكان القرار رقم 2218 الذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي مساء يوم أول أمس الثلاثاء قد تغافل جميع مطالب الجبهة الانفصالية والجزائر، حيث تغافل بشكل مطلق الإشارة إلى الإتحاد الإفريقي وتعمد عدم الإشارة إلى إدراج مراقبة حقوق الإنسان ضمن مهام بعثة المينورسو ونص القرار على السعي إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الاستفتاء، بل أعاد القرار التأكيد على ترحيبه بالجهود المغربية التي وصفها بأنها المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما.

كما اعترف القرار ورحب بما سماها الخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملتين في الداخلة والعيون، وباستمرار المغرب في التفاعل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

نص القرار الصادر عن مجلس الأمن في الصفحة الثالثة

الصفقة التي تمت مع الجيش لتصفية تركة سنوات الرصاص

كيف قبلت المؤسسة العسكرية بوسطاء مدنيين للحسم في بعض الملفات

كيف قبلت مؤسسة الجيش بأن يتولى مدنيون تصفية تركة سنوات الرصاص، علما أنها هي التي كانت مسؤولة عنها؟ وما هي الصعوبات التي وجدها الفريق الذي كلّف بهذه المهمة في إقناع الجيش بالخلاصات النهائية التي تضمنتها توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟ وبالمقابل ما هي الضمانات التي حصلت عليها تلك المؤسسة وقبل بها فريق المدنيين ولم تضمن في توصيات الهيئة؟

663/22-23-24

» عبد الإله سخير

إعادة النبش في الطريقة التي طوى بها المغرب عقوداً من مخلفات سنوات الرصاص تجيب عن بعض هذه الأسئلة، بدءا من التصريحات التي أطلقها الراحل أدريس ابن زكري، احد مهندسي التوافق الذي وقع بين الدولة وضحايا سنوات الرصاص، الذي لم يجد حرجا بالتصريح وهو يقدم الخلاصات النهائية لهيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2005 بعدم تعامل عدد من الأجهزة بشكل متكافئ في ما بينها.

وكانت أجرأ تلك التصريحات التي أدلى بها في برنامج تلفزيوني تتعلق ببعض أجهزة الدولة التي لم تتعامل مع فريق البحث الذي شكلته الهيئة للنظر في مزاعم الانتهاكات التي توصلت بها ورفضت تنفيذ تعليمات الملك.

سقف التسوية

لم تخف عدد من المصادر التي جالستها "الأيام"، وهي تنبش في طريقة إقناع الجيش بقبول صيغة التسوية السياسية لملف سنوات الرصاص، حجم التعقيدات التي كانت تواجه هذا الملف، في مقدمة هذه التعقيدات أن مؤسسة الجيش لم تكن ممثلة في آي لجنة من اللجان المشكلة للحسم في بعض القضايا المطروحة.

بل الأكثر من ذلك أن القائمين على المؤسسة العسكرية في تلك الفترة كانوا ينظرون إلى الأمر بكونه محاولة من بعض الجهات داخل الدولة لتحميل المؤسسة عبء تدبير مرحلة من الزمن السياسي المغربي، بما يعني ذلك وضعها لوحدها في قفص الاتهام.

الأمر كان محرجا للمؤسسة، توضح مصادر مطلعة، فهي كانت تدبر عقودا من المشهد السياسي المغربي ويراد لها أن تقبل بتدبير فاعلين جدد لم يكن لديهم أي اطلاع على إكراهات مرحلة سنوات الرصاص.

عمليا أعطيت صلاحيات واسعة لرجل مدني، رصيده الأساسي هو الصداقة التي تربطه بالجالس الجديد على عرش المملكة، وعمل لسنوات متدربا داخل مطبخ قرار وزارة الداخلية في عهد الراحل ادريس البصيري، لكي ينوب عن الدولة في إقناع ضحايا سنوات الرصاص بتسوية سياسية لا غالب فيها ولا مغلوب.

الملك في رئاسة أحد اجتماعات القيادة العليا للأركان

وعن الجانب الآخر المتعلق بالضحايا، أسند الأمر لضحية من ضحايا الاختفاء القسري الراحل ادريس ابن زكري، أي بصيغة أخرى، تم استبعاد جميع أطراف الأزمة التي انتجت ظروف سنوات الرصاص من مدنيين وعسكريين، وإسناد الأمر لوسطاء محايدين نسبيا.

خلفيات رفض الجيش تسوية وضعية الضحايا العسكريين

تختزل الطريقة التي دبرت بها هيئة الإنصاف والمصالحة ملف الضحايا العسكريين، خاصة مجموعة تازمامارت وهرمومو، تصور المؤسسة العسكرية لهذا الملف الذي يختلف عن المقاربة المتفق عليها بين أجهزة الدولة وضحايا سنوات الرصاص.

غالبية الملفات المتعلقة بالمدنيين التي تقدر بآلاف تم حلها وتسوية وضعية أصحابها في حين وضعية العسكريين مازلت عالقة لحد الآن.

آخر مستجد توصلت إليه "الأيام" وهي تنبش في الملف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عهد أمينه العام الحالي احمد الصبار بدرس الصيغة المناسبة لتسوية الملف مع الجهات المختصة، حيث صرح هذا الأخير لـ "الأيام" بانه ينكب حاليا على إيجاد صيغة لتسوية ملف مجموعة هرمومو.

واقع الحال أن مؤسسة الجيش هي الوحيدة التي رفضت التعامل مع الضحايا وفق ما يقتضيه نظام الوظيفة العمومية التي شملت جميع الضحايا، بدعوى أنها لم تتوصل بأي تعليمات عليا للتعامل مع الموضوع، بل تتعامل مع المعنيين بالأمر بكونهم مطرودين من مؤسسة الجيش وبالتالي لا حق لهم في أي تسوية يطالبون بها.

وسطاء مدنيون لحل مشاكل عسكريين

للوقوف أكثر عند تعقيدات ملف العسكريين المعنيين بملف المصالحة، يكفي الرجوع إلى لحظة الإفراج عن مجموعة تازمامارت بداية التسعينيات بضغط من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية.

ما لا يعرفه الجميع أن أول وسيط استعان به هؤلاء لنيل بعض من حقوقهم بعد تمتعهم بالعفو، هو الراحل محمد أمجيد، الرئيس السابق للجامعة الملكية للتنس، وقد ساعده للقيام بهذا الدور كونه كان يمثل المغرب داخل أروقة الأمم المتحدة ضمن هيئة غوث اللاجئين.

الفاعل الجمعوي أمجيد تعرف على ضحايا سنوات الرصاص عبر الراحلة زوجة الراحل ابراهام السرفاتي التي بذلت مساع كبيرة للتعريف بالقضية داخل المحافل الحقوقية الدولية.

دخول الجمعوي أمجيد على الخط جاء بعد ارتفاع حدة الانتقادات للمغرب داخل أروقة الأمم المتحدة بخصوص معاناة ضحايا معتقل تازمامارت، حيث أوشك هؤلاء على وضع شكاية ضد مؤسسة الجيش أمام محكمة الجنايات الدولية، لكن أمجيد استطاع ان يثنيهم عن ذلك، بعد أن توسط لهم في الحصول على منحة دبروا بها فترة ما بعد خروجهم من تازمامارت.

ظلت المؤسسة العسكرية تغلق ابوابها في وجه ضحايا معتقل تازمامارت وتتعامل معهم باعتبارهم ابناء عاقين لا يمكن أن يطالبهم أي عفو حتى وإن حصلوا على عفو من القيادة السياسية للبلاد.

بقيت الوسيلة الوحيدة للتواصل معهم هي فعاليات المجتمع المدني أو وزارة حقوق الإنسان، حيث استقبلهم عمر عزيمان حينما كان وزيرا لحقوق الإنسان بأمر من الملك، وتم تخصيص منحة شهرية لهم قيمتها 5000 درهم ظلوا يتلقونها منذ سنة 1994 إلى نهاية 2001.

تم رجعت العلاقة بينهم وبين أجهزة الدولة إلى نقطة الصفر عندما خلف محمد زيان عزيمان على راس وزارة حقوق الإنسان، حيث ستتوطد علاقة هؤلاء العسكريين بالراحل أدريس ابن زكري الذي كان حينها ناشطا داخل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

اعترافات الجيش

باعتراف الراحل ادريس ابن زكري والفريق الذي اشتغل معه لإخراج توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة للوجود، فإن المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الدولة التي كانت تتوفر على أرشيف خاص بمرحلة تدبير ما سمي بسنوات الرصاص كانت هي المؤسسة العسكرية، بينما باقي المؤسسات الأخرى لم يكن يزيد التحري والبحث داخل اروقتها إلا عبءا إضافيا لفريق البحث، حتى إن بعض الإدارات كانت خارج التغطية.

وبالنظر لهذه المعطيات طرحت عدة أسئلة حول اقتصار تعاون مؤسسة الجيش مع هيئة الإنصاف والمصالحة على المراسلات، أي أن الهيئة كانت ترسل المؤسسة العسكرية حول بعض الحالات وتتلقى مقابلها ردا مكتوبا.

قضية أخرى تبرز اعتراض الجيش على بعض توجهات وطريقة عمل الهيئة هي الاشتراطات التي وضعتها المؤسسة العسكرية من أجل السماح بجلسات الاستماع العمومية التي نقلها التلفزيون الرسمي المغربي.

حيث لم يكن يسمح للضحايا بذكر أسماء الجلادين، وقد كشف احد ضحايا معتقل تازمامارت أنه خضع لتدريب نفسي مدة نصف شهر قصد ضمان عدم ذكر لأسماء جلاديه داخل جلسات الاستماع.

المؤسسة العسكرية اعترضت أيضا على إدماج الضحايا العسكريين، وهي تكون بذلك المؤسسة الوحيدة ضمن مؤسسات الدولة التي رفضت إعمال المصالحة مع ضحاياها بدعوى انهم مطرودون من صفوفها ولا حق لهم في أي تسوية.

وحول خلفيات هذا الرفض، تشير مصادر مطلعة إلى أن التقاليد المرعية داخل مؤسسات الجيش أنها تنظر للانقلابيين باعتبارهم عاقين وبالتالي لا يمكن السماح لهم في فرصة ثانية لإعادة العمل ضمن صفوفها، وقد عبر عن هذا التوجه

وزير حقوق الإنسان الأسبق محمد زيان، الذي صرخ في وجوههم" احمدوا الله أنكم مازلتم أحياء".

ما الذي حصل عليه الجيش مقابل التسوية؟

دور مؤسسة الجيش في صناعة القرار في جميع الدول محدد في ما يخص السياسات الكبرى للبلاد، وبالأحرى، التسويات التي تتعلق بمرحلة تدبير تكون هذه المؤسسة مسؤولة عنها.

العارفون بخفايا تلك المرحلة لا يغمرهم أي شك بأن المؤسسة العسكرية حصلت على ضمانات كافية، بألا تكون قيادتها محل متابعة، فشرط عدم ذكر أسماء الجلادين كان بضغط من هذه المؤسسة، كما أن قانون الحصانة العسكرية الذي تم إخراجه في عهد حكومة ابن كيران هو نتاج نقاشات ومفاوضات إخراج توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة التي أعلنت سنة 2005.

الشيء الآخر الذي اشترطه الجيش وحصل عليه هو عدم إدماج العسكريين الذين اعتبرتهم هيئة الإنصاف والمصالحة أكثر الضحايا الذين تعرضوا لأقسى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالمقارنة مع باقي الضحايا المدنيين.

والأهم من هذا وذاك أن مؤسسة الجيش دفعت في الأخير الفريق الذي اشتغل مع الراحل ادريس ابن زكري إلى الإقرار بوجود صعوبات مرتبطة بكل ما يتعلق بالثقافة والفكر وتغيير العادات والسلوكات من أجل إقرار تسوية نهائية، وأن بعض الملفات تتطلب للنظر فيها وقتا كبيرا، ففي بعض الحالات يجب أن ننتظر أجيالا لكي تترسخ قيم جديدة بتفاعل أدوار عدد من المتدخلين، والكلام هنا للراحل ابن زكري وهو يطوي صفحة من صفحات ما سمي بسنوات الرصاص.

> العارفون بخفايا تلك المرحلة لا يغمرهم أي شك بأن المؤسسة العسكرية حصلت على ضمانات كافية، بألا تكون قيادتها محل متابعة، فشرط عدم ذكر أسماء الجلادين كان بضغط من هذه المؤسسة، كما أن قانون الحصانة العسكرية الذي تم إخراجه في عهد حكومة ابن كيران هو نتاج نقاشات ومفاوضات إخراج توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة التي أعلنت سنة 2005

ثلاثة ناجين من الموت بتازمامارت يشرحون ملفهم العالق

في هذا الحوار الذي أجاب فيه ثلاثة من ضحايا تازمامارت هم الضابط محمد آل زموري وضابط الصف عبد الله أعكاو من القاعدة الجوية بالقنيطرة، والضابط أحمد المرزوقي من مدرسة أهرمومو، بشكل جماعي عن مسار قضيتهم في ارتباطها برفض المؤسسة العسكرية تسوية وضعيتهم جانب من موقف هذه الأخيرة من هيئة الإنصاف والحقيقة، وكشف عن بعض الحقائق حول الفاعلين الذين تدخلوا في هذا الملف.

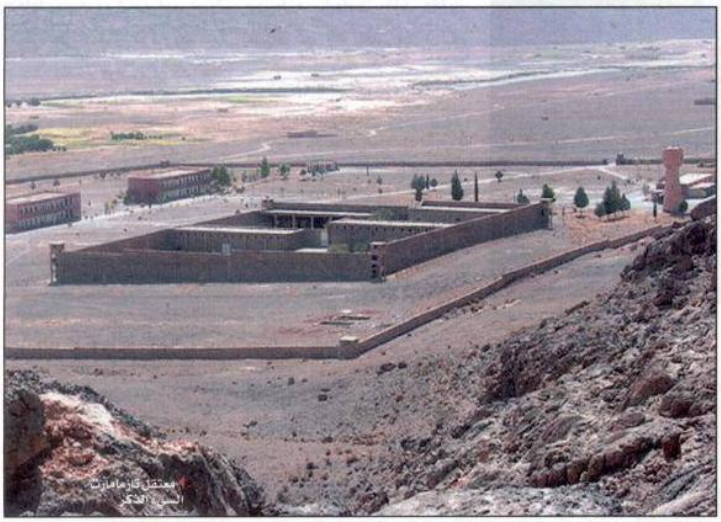
معتقل تازمامارت السري الأكبر

← هل يمكن أن تعيدوا لنا تركيب الأحداث منذ مغادرتكم لمعتقل تازمامارت؟

■ خرجنا من تازمامارت أواخر سنة 1991 وبالضبط يوم الأحد 15 شتنبر، حيث نقلنا أولا إلى أهرمومو التي مكثنا فيها شهرا ولم نكن نعلم أننا سنتواجد فيها، وقد نقلنا إليها ونحن شبه أموات بغرض إعادة ترميمنا من جديد، أول من نعرف منا على أننا داخل هذه المدرسة هو المرحوم محمد الراي س صاحب كتاب "تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم"، كما أن بعض الحراس من الدرك الذين أشرفوا على ترحيلنا اطلعوا بعضنا على مكان تواجدنا.

وكان المكان الذي نقلنا إليه مجهزا بأحدث التجهيزات الطبية، وسهر على تضميد جراحنا وما فعله فينا معتقل تازمامارت أطباء عسكريون تابعون للدرك، كما كان هناك فريق آخر، انحصرت مهمته في تغذيتنا بما لذ وطاب من أكل وشرب بغاية استدراك ما فاتنا من قهر وجوع وحتى نعود في أسرع وقت لشكلنا الآدمي الذي افتقدناه داخل المعتقل الرهيب، وكلف بحراستنا رجال درك كانوا يرتدون برات بيضاء، كما كان يسهر على معالجتنا جماعة أطباء عسكريين من كل الاختصاصات، وكان الكولونيل فضول هو المكلف بالتواصل معنا.

هذا الضابط المعروف بقسوته الشديدة بين رجال الدرك، تعرفنا عليه في السجن بالقنيطرة وهو برتبة ملازم، وهو الذي تكفل بترحيلنا إلى تازمامارت التي كان يقدم إليها بين الحين والحين على متن طائرة الهيليكبتير، في المرات الأولى لاستكمال الاستنطاق مع الإخوة بوركات، وفي المرات الأخيرة، لضمان التواصل بالرسائل بين الملازم امبارك الطويل وزوجته الأمريكية التي أربكت النظام المغربي لما تسببت في ضجة إعلامية بأمريكا حول زوجها المختطف.

وفضول هذا، هو الذي تكفل كذلك بإجتثاثنا من تازمامارت بعدما تسلق الرتب العسكرية وأصبح عقيدا.

وقد وقعت بينه وبين الملازم محمد ال زموري واقعة طريفة لما كنا في السجن المركزي، ذلك أن هذا الأخير تقدم منه وهو يضع يده داخل جيبه، فقال له مازحا:

- "هل هناك إمكانية للهروب؟"

فرد عليه فضول غاضبا:

- "الا هـرب شي واحد فيكم، نقتلكم كاملين ومن بعد نقتل راسي" ورغم قسوة فضول وصرامته الشديدتين، فإنه كان يمد بعض السجناء بين حين وآخر بالسجائر، إلا أنه كان يرفض رفضا قاطعا أن يفعل ذلك احد غيره. وقد أدى بعض الدركيين فاتورة غالية لما خالفوا أمره فأرسلهم إلى الصحراء كإجراء عقابي

← ما هو سياق خروجكم ومغادرتكم لتازمامارت؟

■ سياق خروجنا من تازمامارت كانت له علاقة بعوامل عدة من بينها سقوط جدار برلين، وبدء دول الغرب اللعب بورقة حقوق الإنسان للضغط على الدول النامية، وكذا الضغوطات الشديدة التي مورست على المغرب من طرف المنظمات الحقوقية الوطنية والأجنبية، وإصدار كتاب "صديقنا الملك" لجيل بيرو، وتحضير المغرب للانضمام لاتفاقية الغات التي انعقدت بمراكش سنة 1994، الخ...

وقبل السماح لنا بمغادرة أهرمومو هددنا الكولونيل فضول بإرجاعنا إلى تازمامارت مجددا إن نحن فكرنا في الاتصال بالصحافة أو الحديث مع أي كان حول الموضوع، وطلب منا أن ندعي باننا كنا معززين مكرمين داخل ثكنة عسكرية لأسباب تتعلق بأمن البلد، وأخبرنا أننا سنبقى رهن المراقبة اللصيقة.

غادرنا أهرمومو بدون أن تكون هناك أي تسوية لوضعيتنا، وبعد أن التحق بنا الرايس الذي كان آخر المغادرين لنا زمامارت بدأنا بالتحرك من أجل تسوية وضعيتنا، خاصة وأننا أصبحنا عالة على أسرنا.

← من الذي دبر لكم ظروف المعيشة بعد مغادرتكم أهرمومو؟

■ من بين الأوائل اللذين اتصلوا بنا بعد مغادرتنا أهرمومو الراحل محمد امجيد، الذي كان حينها يشغل منصب في هيئة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، حيث حصلنا عن طريقه على منح صرفت لنا على ثلاث دفعات، كانت تتراوح كل واحدة منها ما بين 4000 و5000 درهم، كما كنا نحصل على مساعدات عن طريق مناضلين حقوقيين أجانب.

احتمد المرزوقي استضاف في بيته إفلين كينيكين، وهي إحدى المناضلات الحقوقيات الهولنديات التي كانت مكلفة بشؤون إفريقيا الشمالية في منظمة العفو الدولية.

استضافها خفية بعد أن كان ينسق

ضابط الصف عبد الله أعكاو

معها عن طريق هاتف بقال الحي الذي يقطن فيه، هذه المناضلة دخلت المغرب بجواز سفر مزور وبهوية مستعارة وتكلف المرزوقي بمصاحبتها عبر التراب الوطني لزيارة سجناء المعتقل للاطلاع على أوضاعهم الصحية والاجتماعية.

كما استقبل المرزوقي طبيبا هولنديا اهتم بشكل خاص بالحالة الصحية لضحايا تازمامارت واستطاع تأليف كتاب حول ذلك، تضمن تفاصيل كثيرة جد مؤثرة كان لها أثر كبير في التعريف بالقضية، حيث صارت المنظمات الحقوقية الأجنبية مهتمة بنا وتمت العناية بكل معتقل على حدة إلى درجة فتح حساب بنكي خاص بالتبرعات من أجل إجراء عمليات جراحية للبعض منا.

وهنا نغتنمها فرصة سانحة للاعتراف

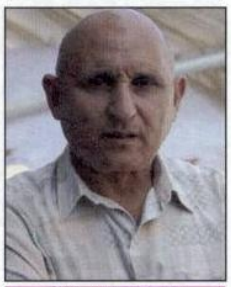
الضابط أحمد المرزوقي

بالجميل والتنويه بالدور الكبير الذي لعبته المنظمات الحقوقية المغربية لصالح قضيتنا.

فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، رحبت بنا في مقرها ترحيبا حارا ووفرت لنا الدعم اللامشروط ونظمت لنا لقاءات عديدة مباشرة مع المواطنين، عرضنا فيها ملابسات قضيتنا.

والمنظمة المغربية هي الأخرى وضعت مقرها رهن إشارتنا، ونظمت لنا حلقات للعلاج النفسي، كان يقوم به لصالحنا الطبيب النفساني الدكتور زيوزيو جزاه الله خيرا.

← ما علاقة الفاعل الجمعوي الراحل محمد امجيد بقضيتكم ومن ربط لكم الاتصال به؟

■ دخول المرحوم امجيد على الخط تم عن طريق الراحلة كرستين السرفاتي، زوجة ابرهام السرفاتي التي لعبت دورا كبيرا داخل اروقة الأمم المتحدة المهتمة بحقوق الإنسان، حيث انشأت لهذا الغرض لجنة سمتها: "عدالة لأجل ضحايا تازمامارت".

وفي هذه الأثناء بالذات، توصلنا برسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالي، يعترف فيها بعدالة قضيتنا ويعد بالتدخل لتسوية وضعيتنا.

وكان أول حزب دعمنا ووقف إلى جانبنا بدون قيد أو شرط هو منظمة العمل الديمقراطي وكذا الشبيبة الاتحادية، وذلك عبر صحيفة "أنوال" التي تحولت إلى ناطق باسمنا وصحيفة "النشرة" التي لم تال أي جهد في التعريف بقضيتنا.

← ما هي النتائج التي ترتبت عن هذه التحركات؟

■ شكلت هذه اللقاءات ضغطا على الدولة، حيث سيستقبلنا عمر عزيمان سنة 1994 بأمر من الراحل الحسن الثاني، وقد أخبرنا بأن الملك استدعاه في ساعة متأخرة من الليل وأعطاه التعليمات بتصفية هذا الملف تصفية نهائية.

وهكذا أخبرنا بأنه بعد شهرين ستتشكل لجنة مختلطة عسكرية مدنية للبت في هذه القضية لإيجاد حلول ناجعة لها، وفي انتظار ذلك سنستفيد من المصالح الاجتماعية للجيش بمنحة موقتة قدرها 5000 درهم".

عزيمان الذي كان ساعتها وزيرا لحقوق الانسان استقبل الضباط على حدة وضباط الصف وحدهم.

لكن بعد إقالة عزيمان من منصبه وتعيين محمد زيان خلفا له سيعود ملفنا إلى نقطة الصفر، حيث استقبلنا زيان استقبالا باردا وأمعن في إهانتنا حين صرخ في وجوهنا:

- "عليكم أن تحمدوا الله لأنكم مازلتم على قيد الحياة، فعن أي تعويضات تتكلمون؟"

فلما أخبرناه بما وعدنا به عزيمان، قال ببرودة دم مقرفة:

- "عزيمان رجل كذاب، أما أنا فرجل ريفي الأصل، لم يسبق له أن كذب في حياته قط، لهذا انصرفوا عني فليس لديكم عندي أي شيء"

← بعد هذه الواقعة ما هي التطورات التي سيعرفها ملفكم؟

■ بعد هذا أخذ الملف منحى آخر ورجع للصفر، بل الأكثر من ذلك سيتعرض المرزوقي لاختطاف من جديد.

← كيف حدث ذلك؟

■ حادث الاختطاف جاء بعد أن حصل على جواز السفر، حيث كان قد ربط علاقة بالسفارة الفرنسية، التي عرضت عليه وعلى عبد الله أعكاو بواسطة مدير المركز الثقافي الفرنسي روبير هورن التسجيل في المركز لإعادة إحياء معلوماتهم حول اللغة الفرنسية.

وقد استغرب الكل من حصوله على الجواز وأيضا تأشيرة السفر إلى فرنسا بغرض العلاج على نفقة إحدى المنظمات الحقوقية هناك، إلا أنه بعد أيام جاءت الشرطة السرية إلى بيته وطلبت تسلمها الجواز لأجل إجراء بعض الشكليات

الإدارية على أساس إعادته له في اليوم الموالي، لكن في يوم الغد قدم عنده رجلا أمن فطلبا منه الانتقال معهما إلى مركز الشرطة بدعوى أن رئيسهما يريد لقاءه.

فاستنطقه مطولا مدعيا بأنه يتمنى أن يلقاه في مكان لائق غير الذي كانا فيه.

في اليوم الثالث قدم عنده رجلا أمن آخران وأخبراه بأن رئيسهما يريد تسليمه "الباسبور" بدا بيد، ولما ذهب لم يجد الرئيس في مكتبه.

وهنا حيك له سيناريو لما أوهمه الأمنيان بأن عليه أن يرافقهما إلى منزل الرئيس في السويسي لاسترجاع جواز سفره. ولما ركب معهما في السيارة التي كان يقودها أمني آخر، توقفت هذه فجاة في شارع ابن بركة، وكانت الساعة وقتئذ تشير إلى الواحدة ظهرا، فدخلها رجل ضخم الجثة، قوي البنية، وبدون مقدمات، انطبق على رقبة المرزوقي وأجبره على الانحناء، ثم قام بتصفيده ووضع العصابة على عينيه، ناصحا إياه أن يتصاغ لأوامره إن كان يريد أن تكون عاقبته خيرا. ربع ساعة بعد ذلك، توقفت السيارة في مكان مجهول، فرج بالضحية داخل "زنزانة" خمن أنها داخل معتقل تمارة السري.

وما إن أزيلت العصابة عن عينيه بعدما استأنس بصره بالظلام، حتى قرأ على الباب آية قرآنية حفرت ربما بمسمار: "كل نفس ذائقة الموت".

خضع المرزوقي لاستنطاق مطول بعد أن جرد من حزامه وجواربه ونقوده وساعة يده ومذكرة كانت بحوزته، وقد ركز المستنطق بالخصوص على عناوين وأرقام هواتف الأجانب.

بعدها لحق به المسؤول الكبير الذي كان يتمنى رؤيته في مكان أفضل، فأعطى أوامره لنقله إلى قبلا محروسة، ووضع رهن إشارته غرفة نوم وثلاجة زاخرة بما لذ وطاب، لكن المختطف أعرض عن كل شيء مصرا على أنه لن يأكل إلا في بيته أو يموت جوعا.

وفي المساء، جيء له بالجرائد ثم زاره بعد ذلك خياط لأخذ مقاسه بهدف خياطة بذلة نوم له. والعملية كلها كانت مجرد تمويه للنيل من معنوياته عبر إيهامه بأن مقامه في ضيافة "الحجاج" سيكون طويلا.

المبسوطون.

فاتفق أن سلم إنياس دال، (وكان رجلا مضيافا يستقبل الكثير من الشخصيات الهامة في بيته) فضلين من الكتاب للأستاذ المخبر ليعطي فيهما رأيه، فما كان من هذا إلا أن سلمهما للبوليس بكل بساطة.

كما أن الشرطة السرية كانت تسعى إلى منع لقاء كان مقررا أن يجمع الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي وقتذاك، بمعتقلي تازمامرت.

لكن في يوم الغد، تغير الديكور فجاة، لما جاءت أوامر مضادة، وظهر ارتباك واضح على الأمنيين، فزج بالمرزوقي على عجلة في شاحنة صغيرة وأعيد إلى بيته بعدما طلب منه بواسطة الترغيب والترهيب ألا يذكر شيئا مما حدث للصحافة.

لكن المرزوقي الذي ظل مطاردا من طرف البوليس بالليل والنهار، انتهى في الأول بحكي كل ما جرى له لصديقه عبد الله اعكاوي، قبل أن يقرر التوجه إلى مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي نظمت له بالمناسبة ندوة كشف خلالها جميع ملابسات ذلك الاختطاف، كما أن جريدة الشبيبة الاتحادية "النشرة" حاورته حوارا مستفيضا بواسطة المناضل المعروف احمد ويحمان.

وقد كتب بالمناسبة الصحفي المشهور خالد الجامعي افتتاحية مدوية في جريدة الرأي الاستقلالية مقالا تحت عنوان:

"أيك ياوطني" ندد فيه بحالة العود الم زرية التي اقترفها المخزن بعد ان كان قد أعطى العهود والمواثيق بالقطع النهائي مع ممارسات الماضي القريب.

←ماذا كان رد فعل الجهة التي قامت باختطافك؟

■ خرجت برد فعل عبر المحامي الأستاذ زيان الذي استجوبته اسبوعية "ماروك إيبدو" التي كانت في منتهى التحير. ذلك انه لما ساله الصحفي عن قضية اختطاف المرزوقي، اجاب كأنما (هو الذي لم يسبق له أن كذب أبدا) وبدون أن يرف له جفن:

". هذا الرجل الذي شارك في انقلاب جاء بطالبني بتعويضات بالملايير، اعتقد انه كان في حاجة ماسة إلى صعقة كهربائية كي يستيقظ. وقد أعطيته اياها...

ولما أراد الصحفي ان يرش شيئا من الموضوعية على أسئلته المتحيزة ونبهه بنوع من السخرية بان ما تعرض له معتقلو تازمامرت كان شيئا قاسيا، اجاب المحامي:

. أنا رجل موضوعي انظر دائما إلى المستقبل ولا التفت إلى الماضي...

←ما سر الإعراض الذي واجهتك به المؤسسة التي كنتم تنتمون إليها ولماذا هذا الرفض المتوالي لتسوية وضعيتكم؟

■ نعم، هناك رفض بات لاستقبالنا من طرف المؤسسة التي كنا ننتمي اليها، والأمر له علاقة بالثقافة السائدة التي تفرض عليها عدم القيام باي شيء ما لم تتلق تعليمات من فوق.

فأي جنرال مهما كانت قوته وتعاطفه معنا لا يمكنه أن يقاوم بمستقبله ومستقبل أولاده في سبيل الدفاع عن حفنة ولو مظلومة من العسكريين؛ نحن لسنا في عصر عمر بن الخطاب أو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما...

المخاطبون الذين كنا نلجأ إليهم هم المنظمات الحقوقية وبعض الشخصيات من طينة المرحوم محمد مجيد، والراحلة كريستين السرفاتي، والمناضل بن سعيد آيت إيدر أطال الله في عمره، والراحل ادريس بن زكري الذي عين كاتبا عاما للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وكان على بينة كبيرة من الحيف الذي لحقنا، والذي أسر لنا بالصعوبات الجمة التي لقيها في سبيل إيجاد حل لمعضلة إدماجنا على غرار المعتقلين السياسيين المدنيين الذين وفرت لهم كل أسباب العيش الكريم، وهم به أحق وزيادة.

ونذكر هنا بواقعة تؤكد إصرار المرحوم بن زكري على الوقوف بجانبنا لما كان كاتبا عاما للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان:

حدث ذات مرة أن كنا بصدد القيام بندوة صحفية في مقر المنظمة، استدعيت لها هيئات دبلوماسية وصحافيون وفعاليات حقوقية وسياسية،

فإذا بمكالمة هاتفية من الداخلية في عهد البصري تامر بتوقيف النشاط وتعد بحل الملف قريبا، وبعدما حصل أخذ ورد بين المعارضين والمتفقين، انبرى بن زكري للساحة، وقال بهدوئه المعهود الذي يخفي في طياته إصرارا حديديا:

. إما أن نقام هذه الندوة، وإما أن اقدم استقالتي فورا...

←كيف تم التعامل مع ملفكم بعد تعيين بنزكري على رأس هيئة الإنصاف والمصالحة؟

■ ابن زكري قال لنا:

. إن ملفكم هو قمة الانتهاكات الصارخة التي عرفها تاريخ المغرب المعاصر.

جلسنا مع أعضاء الهيئة وزودناهم بالمعلومات التي طلبوها منا على أساس أن ملفنا يشكل أولوية الأولويات، وبن زكري هو الذي اقترح علينا ما إذا كنا نرغب في حل عسكري أم سياسي، فارتأى بعضنا في إطار التضامن في ما بيننا أن يكون الحل سياسيا لكي نكون على قدم المساواة، خوفا من الحل العسكري الذي سيفضل البعض على البعض الآخر بمقتضى قانون التراتبية المعمول به في هذه المؤسسة.

فقلنا جميعا ونعم، ولكن أصابنا ما أصاب من يجري خلف أرنبين، فلا نحن وجدنا مستمعا لدى العسكر، ولا نحن وجدنا مخاطبا مسؤولا لدى "السفيل".

←ماذا كنتم تقصدون بالحل السياسي؟

■ كنا نقصد بالحل السياسي أن تتم التسوية كما قلنا لك على قدم المساواة في ما بيننا.

فالحل العسكري كان من شانه أن يتضرر منه ضباط الصف.

والأهم من كل هذا، هو اننا لم نكن نطالب لا بالملايير ولا بالملايين كما ادعى ذلك الأستاذ زيان، وإنما فقط بما نصون به كرامتنا ونضمن لقمة عيشنا ولقمة عيش ابنائنا.

وقد كان رد بن زكري في الأول متحمسا، لكنه بدا بولينا ظهره تدريجيا بعد أن قضى منا وطره المتمثل في تنظيم جلسات عمومية اعطونا فيها 15 دقيقة للحديث عن 20 سنة من الاعتقال الجهنمي، مع التاكيد على عدم ذكر اسماء الجلادين.

تصوروا مصالحة تحضر فيها الضحية ويغيب الجلاد؟ مصالحة مبتورة تمد فيها الضحية يدها فلا تجد في المقابل من يلتقطها ويشد عليها طالبا الصفح والمغفرة...

أليست هذه إهانة إضافية للضحية التي يضحك عليها الجلاد في الخفاء؟

نعتقد رغم ذلك انه لو بقي بن زكري لكان الملف قد حل بكيفية أو أخرى، فإنه لما حاور المسؤولين العسكريين وجد لديهم تحفظا كبيرا لأنهم بطبيعة الحال كانوا ينتظرون تعليمات من فوق، ولما سد في وجهه هذا السبيل، كنا نؤمن بانه مع الوقت سيجد حلا آخر لولا أن المنية كانت قد داهمته. إذ هل من المعقول أن يجد حلا لقضية المعتقلين السياسيين ويعجز عن إيجاد حل لمن عاشوا جهنم بكل أهوالها وقطاعاتها؟

←ما هي تطورات وضعيتكم في ظل التركيبة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الانسان؟

■ في عهد أحمد حرزني، وجدنا أمامنا "مخازني" عوض مناضل قديم، ومن الأفضل ألا نتكلم عنه رأفة به.

أما في عهد اليزمي والصبار، وهما بدورهما يحفظان ملفنا عن ظهر قلب، فكلاهما كان مناضلا في ميدان حقوق الإنسان، وقد وعدانا خيرا وطلبا منا أن نبقى معهما على اتصال دائم. وبعد أخذ ورد مع الصبار عبر جولات متتابعة من الحوار والمناقشة، قال لنا بالحرف:

. أنا أضمن لكم 5000 درهم التي كانت توافيكم بها المصالح الإجتماعية للجيش مع مأدونية، إن قبلتم بهذا فأنا أبشركم من الآن بحل قريب، وإلا فابحثوا لكم لدى غيري عن حل آخر، ولما قبلنا بما عرضه علينا، قلب لنا البازمي ظهر المجن وادعى بانه لم يكن على علم بما وعدنا به كاتبه العام.

والغريب في الأمر، هو أن صديقين من مكناس استفادا من مأدونية منذ ذلك الحين، أما الباقي، فقد اهجوا ضمن لائحة ضمت 250 سجينا من مختلف القضايا وأعطي لهم سكن اقتصادي في المدن التي يقطنون بها.

إلا أن بعض معتقلي تازمامرت لم يستفيدوا من هذا العرض على غرار أصدقائهم إلى اليوم.

محاكمات المتورطين في المحاولة الانقلابية

مما سيجعله منهارا ومستعدا لإلقاء كل ما في جعبته.

وكان ظاهرا جليا أن الشرطة السرية كانت تحاول بكل ما لديها من جهد وحيل أن تحبط عملية نشر كتاب عن تازمامرت، كان المرزوقي بصدد كتابته.

وقد تسرب الخبر عبر أستاذ جامعي كان يدعى التقدمية وهو في الأساس مخبر.

ذلك أن إنياس دال، رئيس الوكالة الفرنسية للأنباء التي كانت تجمعه صداقة متينة بالمرزوقي، كان يتكفل برفن وتنقيح الفصول التي كان يمده بها على الحاسوب، تلك الآلة التي لم يكن يملكها وقتئذ إلا

ما الذي سيباح في الإجهاض؟

بدأت بعض مضامين المقترحات التي رفعتها الجهات المكلفة من طرف محمد السادس حول الإجهاض في التسرب.

وقالت يومية " الأحداث المغربية" في صدر صفحتها الأولى إن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة العدل والحريات اقترحتا أن يباح الإجهاض في حالات الحمل الناجم عن زنا المحارم او الاغتصاب وحمل القاصر وحمل المختلة عقليا وحمل الأم الذي يشكل خطرا على صحتها وتشوه الجنين.

ويبدو أن هذه المقترحات تظل بعيدة نسبيا عن مطالب بعض الجمعيات المدنية، التي تذهب في اتجاه حرية المرأة في اختيار الإجهاض دون توفر الحالات المحصورة في مقترح الوزارتين، وذلك في فترة زمنية لا يعتبر فيها الجنين مكتملا.

ومن المرجح أن تكون مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي سلمت أيضا للديوان الملكي متقدمة في موضوع الإجهاض على المقترحات الوزارية لأن لها مرجعية مختلفة، وهنا سيأتي دور التحكيم الملكي للتوفيق بين هذه المقترحات في إطار الاجتهاد الواسع الذي اسعف المملكة في مدونة الأسرة.

مجلس الأمن يجدد دعمه لحل سياسي لنزاع الصحراء.. ويدعو الجزائر إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف

قرر تمديد مهمة «مينورسو» حتى أبريل 2016

جدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، دعمه لحل سياسي لنزاع الصحراء، مقبول من جميع الأطراف، مؤكدا على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، كما دعا الجزائر إلى احصاء سكان مخيمات تندوف.

وأكد مجلس الأمن من جديد، في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو المكلفة الاشراف على وقف اطلاق النار، إلى غاية 30 أبريل(نيسان) 2016، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل(نيسان) 2007، مشيدا ب "الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية" هذا النزاع.

وبمقتضى هذا القرار الذي جرت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ 15، دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي".

وأضاف القرار أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة".

وجددت الهيئة التنفيذية التأكيد بقوة على طلبها إحصاء سكان مخيمات تندوف بالجزائر، داعية إلى بذل "المزيد من الجهود" في هذا الصدد. كما أشادت بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، مذكرة بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008، والتي تؤكد على أنه "من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات".

وبمقتضى القرار الذي جرى اعتماده، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة.

وفي سياق متصل، نوه مجلس الأمن بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، لاسيما من خلال **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث جاء في القرار الاخير ان مجلس الامن "يقر ويشيد بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الداخلة والعيون".

ومما جاء في هذا القرار أن "أعضاء المجلس الـ 15 ينوهون بتفاعل المملكة مع الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان".

من جهة أخرى، جدد مجلس الأمن التأكيد، في هذا القرار، على طلبه احصاء سكان مخيمات تندوف بالجزائر، داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الصدد، وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي جرى تقديمه مطلع أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي لم يتضمن اي مطالبة بتوسيع مهمة مينورسو لتشمل مراقبة حقوق الانسان، كما تطالب بذلك جبهة البوليساريو المطالبة بالانفصال.

يذكر أن مكتب مكافحة الغش التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش، في تقريره أنه "من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين وبالتالي في المساعدات المقدمة"، مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة (البوليساريو) وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات ".

http://aawsat.com/home/article/348276/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA

محلِّلون: قرار مجلس الأمن انتصارٌ للمغرب وإحباطٌ لخصومه

أجمعَ محلِّلون مغاربة على أنَّ قرار مجلس الأمن الأخير حول الصحراء، جاء لصالح المغرب وأطروحته، بالرُّغم منْ عدم ادخَار الجزائر جهدًا في التحريض ضدَّ المملكة، من خلال دعم مطالب بتوسيع صلاحيَّات بعثة المينورسُو لتشمل مراقبة حقُّوق الإنسان، والسعي إلى إقحام الاتحاد الإفريقي في مسار التسوية.

الحسيني: قرار مجلس الأمن انتصار للديبلوماسيَّة المغربيَّة

وقال تاج الدين الحسيني، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط، إنَّ القرار الأممي الجديد يعد انتصارا للمغرب، لا على صعيد المفاوضات فحسب، بقدر ما يشكل ضربة قوية للحملة الشرسة التي قادتها الجزائر وعدد من الدول الإفريقية المنتمية إلى الاتحاد الإفريقي، والتي تتمتع بعضوية داخل مجلس الأمن.

الأكاديميُّ المغربي قرأ ثناء حقوقيًّا على المغرب في القرار، بعدما أثنى على ما قام به المغرب **سواء ما يتعلق بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه خاصة بكل من العيون والداخلة**، والمصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق بمناهضة التعذيب أو التعديلات على قانون القضاء العسكري، كما ذهب المغرب بعيدا في مجال الحث على تحسين آليات مراقبة الوضع الحقوقي خاصة في الأقاليم الجنوبية، وذلك رغبة منه في تحقيق العدالة.

الباحث ذاته، يرى انتصارًا في مطالبة الجزائر بالقيام بإحصاء اللاجئين في تندوف، معتبرا الأمر "كرة ثلج" تضع الجزائر أمام مسؤولياتها في فضائح تهريب المساعدات الإنسانية المخصصة لساكنة المخيمات ومنع اللاجئين من مغادرة المخيمات.

تبعًا لذلك، يرى الحسيني ضرورة لتحرك الديبلوماسية المغربية بمفهومها الواسع، رسمية وموازية، لأجل التركيز على الساحة الإفريقيَّة، في أفقِ سحب البساط من تحت أقدام "البوليساريو" والجزائر لأجل استعادة الشرعية داخل الاتحاد الإفريقي، "مربط فرس القضية". بتعبير الباحث.

وأضاف الحسيني أنَّ الدول دائمة العضوية التي تتمتع بنوع من المصداقية داخل مجلس الأمن الأممي اقتنعت بموقف المغرب الذي يرى أن أي تدخل للاتحاد الإفريقي والدول التي تمثله لا يمكن سماعها أو أخذها بالحسبان، سيما المواقف الرامية إلى عرقلة آلية اتخاذ القرار بالأمم المتحدة.

وأورد الدكتور الحسيني أن الاتحاد الإفريقي حاول خلال الأسابيع الماضية أن يصدر بيانات بهذا الخصوص، غير أن الدبلوماسية المغربية أكدت رفضها تورط الاتحاد الإفريقي في هذا النطاق، لكون المغرب لا يشغل عضوية الاتحاد، كما أن هذا الأخير سبق أن حسم موقفه بخصوص قضية الصحراء وانحاز بشكل مطلق للأطروحة الانفصالية "للبوليساريو"، وبالتالي لم تعد له الصلاحية للعب دور الوسيط النزيه في هذا النزاع.

وأشار الباحث إلى أن دول الاتحاد الإفريقي كانت تركز، عند طرح الاتحاد لمشروع باسم "أصدقاء الصحراء"، على ثلاثة محاور تهم الاستفتاء وحقوق الإنسان والثروات الطبيعية، مؤكدة على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تجري مناقشة الملف بشكل شبيه لما وقع في 2014، وذلك في ما يتعلق بمسألة تقرير المصير، وكوسيلة لتجاوز الوضع القائم على أساس أطروحة تجاوزها مجلس الأمن.

قراقِي: القرارُ الأممي اعترف بلزُوم حلٍّ سياسي

من جانبه، يذهبُ عبد العزيز قراقي أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط، إلى أن القرار رقم 2218 الذي أصدره مجلس الأمن بخصوص الصحراء المغربية، " أنصف المغرب بشكل جلي لكونه يمثل اعترافا بأن حل قضية الصحراء لا يمكن إلا أن يكون سياسيا".

وأضاف قراقي أن القرار أنصف المغرب مرة أخرى لكونه أقر بأنه هو الطرف الذي قدم حلا سياسيا مقبولا ومنطقيا يتماشى مع طبيعة القضية، والمتمثل في مقترح الحكم الذاتي، موضحا أن هذا المقترح تأكد انطلاقا من المسار السياسي الداخلي للمغرب على أساس أنه ماض في تحقيقه.

وأردف الباحث أن قرار مجلس الأمن سمى الأشياء بمسمياتها وحدد مسؤولية الجزائر كدولة مستقبلة للاجئين فوق أراضيها تتحمل مسؤولية دولية في ما يتعلق بتقديم معلومات دقيقة حول عددهم وطبيعتهم وأيضا مصيرهم".

بوقنطار: قرارُ مجلس الأمن حمل إشادة بالمغرب

وفي تقدير الحسان بوقنطار، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط، يشكلُ القرار رقم 2218 الذي أصدره مجلس الأمن بخصوص الصحراء المغربية، أمس الثلاثاء، انتصارا واضحا للدبلوماسية المغربية وللمغرب عموما"، بعدما رفض توسيع صلاحيَّات بعثة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان في الصحراء.

ورأى بوقنطار في القرار تأكيدًا على صواب الطرح المغربي في ما يتعلق بتسوية النزاع المصطنع، موضحا أن القرار شدد مرة أخرى على ضرورة عمل جميع الأطراف من أجل الوصول إلى حل سياسي متفاوض بشأنه ومتفق عليه، "وهو الطرح الذي ما فتئ يدعو إليه المغرب، وأكده الملك محمد السادس خلال اتصاله مع الأمين العام الأممي، ولاسيما ضرورة أن تلتزم أجهزة الأمم المتحدة بروح القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، وخاصة من طرف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة".

أكثر من ذلك، فإن مجلس الأمن، يردف بوقنطار، قد نوه بالمجهودات التي قام بها المغرب في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان سواء ما يرتبط بالآليات الجهوية التي تشتغل بالعيون والداخلة، أو بتعاونه مع الأجهزة الأممية المكلفة بحقوق الإنسان، وخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، رصد بوقنطار تشديد مجلس الأمن على ضرورة إحصاء السكان الصحراويين في مخيمات تندوف "وهو مطلب أصبح أكثر من أي وقت مضى ملحا بالنظر إلى أن الجزائر والبوليساريو ما فتئا يستعملان هذه الورقة لرفض القيام بكل إحصاء ولتضخيم عدد اللاجئين للاستفادة من المساعدات الإنسانية وتحويلها لأغراض لا علاقة لها بالمهمة الإنسانية".

خمري: القرار أكد على البعد الإقليمي للنزاع

في غضون ذلك، قال سعيد خمري أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية ،إن القرار رقم 2218 الذي أصدره مجلس الأمن بخصوص الصحراء المغربية، أمس ، دعم موقف المغرب من خلال التأكيد على مصداقية وواقعية المقترح المغربي للحكم الذاتي. خمري رأى أن قرار مجلس الأمن يجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع، من خلال إبراز ضرورة تعاون البلدان المغاربية بغية إيجاد حل لقضية الصحراء.

وسجل المتحدث ذاته أن القرار يشيد بالمجهود التنموي الذي يقوم به المغرب، مشيرا إلى أن مجلس الأمن يشيد بدور الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، مذكرًا بأن تأكيد المجلس الأممي على ضرورة إجراء إحصاء رسمي للساكنة يمثل معطى جديدا يؤكد مواقف المغرب، وذلك عبر وضع الدول المغاربية تحت مسؤولياتها، مشيرا إلى أهمية إيجاد حل واقعي وسياسي للنزاع بالنظر لدوره في بسط الاستقرار في المنطقة.

جديرٌ بالذكر، أن القرار رقم 2218 الذي أصدره مجلس الأمن بخصوص الصحراء تمت المصادقة عليه بالإجماع، وقدْ رحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما، مشجعا الطرفين على إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التوصل إلى حل.

http://www.hespress.com/politique/262341.html

http://dakhla24.com/news8815.html

مجلس الامن يشيد بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب ويمدد بعثة المينورسو لسنة جديدة

on: 2015/04/28 4:01:30 مساء In: أش واقع, الرئيسية 1 تعليق

نيويورك (الأمم المتحدة) 28 أبريل 2015 /ومع/ نوه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجددا اليوم الثلاثاء بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي قراره رقم 2218 الذي صادق عليه الأعضاء الـ15 بالإجماع، "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

ومما جاء في هذا القرار الذي يمدد إلى غاية 30 أبريل 2016 مهمة بعثة المينورسو، أن أعضاء المجلس الـ15 ينوهون بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، جدد مجلس الأمن التأكيد، في هذا القرار، على طلبه "تسجيل" سكان مخيمات تندوف، بالجزائر، داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة، "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم تقديمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يذكر أن مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش، في تقريره، أنه "من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين وبالتالي في المساعدات المقدمة"، مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة (البوليساريو) وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات ".

http://www.goud.ma/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-140277/

واش ترجلو بصاح. اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالريف كتهم المغرب بالتورط في الهجرة السرية + وثيقة

on: 2015/04/30 9:08:23 صباحا In: أش واقع, الرئيسية لا يوجد تعليقات

كود : يونس أفطيط===

من المنتظر أن تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالريف، لقاء للنقاش حول موضوع الهجرة، حيث قالت في ورقة تقديمية للقاء الذي سينعقد في التاسع من ماي المقبل، :" ورغم التغاضي عن الهجرة غير النظامية من طرف السلطات المغربية في أحيان كثيرة".

وزادت اللجنة في تقديمها بأن العديد من المهاجرين غير النظاميين اضطروا للعمل في المخدرات وتهريب البشر والسرقة واقتحام ممتلكات الغير.

دابا هادو واش ترجلو ولا غير تلاقى وزير الداخلية حصاد بوزراء اسبانيا والبرتغال وفرنسا حول الهجرة والنقاش الدائر في اوربا حول نفس الموضوع، وكالو لهاد اللجنة نوضي تهدري على الموضوع وهي تنظم هاد اللقاء؟

اللجان الجهوية لحقوق الانسان كلها ناعسة باستثناء لجان الصحراء اللي خدامة مزيان.

http://www.goud.ma/%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%88-%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3-140590/

المغرب يعرب عن ارتياحه للقرار الأممي القاضي بتمديد بعثة المينورسو

أعرب المغرب على لسان سفيره لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، ''ارتياحه الكبير'' لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة ''المينورسو''.

وأشار السفير هلال، في لقاء صحفي أعقب التصويت على القرار 2218 الممدد لبعثة المينورسو حتى 30 أبريل العام القادم، حسب ما أوردته وكالة المغرب العربي للأنباء، أن القرار ''شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده''.

وأضاف عمر هلال أن ''أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل'' سكان مخيمات تندوف. وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخامسة على التوالي، والذي ''تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان''.

المتحدث ذاته تأسف لمواصلة الجزائر معارضة التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل، معبرا عن إشادة المغرب بمجموعة الأصدقاء (الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وإسبانيا، وبريطانيا)، على ''كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار''.

على صعيدٍ آخر، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون، ''من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء''.

في هذا الصدد، أعلن السفير عن التدابير التي تم اتخاذها في هذا الإطار، كإصلاح القضاء العسكري، والتزام الحكومة بالرد على اللجن الجهوية داخل أجل ثلاثة أشهر، ودعم **عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومصادقة المغرب على اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، والتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومواصلة الانفتاح على المساطر الخاصة التي تزور المغرب، والزيارة المرتقبة للمفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى المغرب.

http://alkhbr.net/Community/298565.html

بني ملال :كلية الآداب تحتضن يوما دراسيا حول الهجرة و سياسة إدماج الأجانب

ابراهيم بنحسو نشر في بني ملال أون لاين يوم 29 - 04 - 2015

احتضنت كلية الآداب و العلوم الإنسانية ببني ملال أمس الثلاثاء 28 أبريل 2015 يوما دراسيا في موضوع :سياسة إدماج الأجانب بالمغرب ،حصيلة و آفاق من تنظيم ماستر الهجرة الدولية ،المجال و المجال بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة ، خصصت جلسته الأولى لمداخلة الأستاذ منشد المهدي ممثل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بعنوان :السياسة الجديدة للهجرة و اللجوء بالمغرب الحصيلة و الآفاق من إلقاء فيما ألقى الأستاذ الزيني أحمد توفيق عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان المداخلة الثانية بعنوان :العناصر الضامنة لنجاح السياسة الجديدة للهجرة بينما خصصت الجلسة الثانية لمداخلات فعاليات المجتمع المدني المهتمة بالهجرة حول تحديات الإدماج السوسيواقتصادي للمهاجرين الأفارقة داخل المجتمع المغربي و دور الفاعل المدني ومدى انخراط المجتمع المدني المغربي في تتبع و تقييم لعمليتي التسوية و الإدماج ودور المنظمات المدنية للمهاجرين في الإدماج و كذلك استراتيجيات الإدماج و التثاقف لإشراك المهاجرين في التنمية ليتم اختتام اليوم الدراسي بشهادات حية لمهاجرين سوريين قاطنين ببني ملال

و افتتح اليوم الدراسي بكلمة لرئيس كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الأستاذ يحي الخالقي أكد فيها على الأهمية التي تكتسيها ظاهرة الهجرة كموضوع جدير بالدراسة و التحليل و الاهتمام مشيرا إلى أن كليته فتحت هذا السنة ماستر الهجرة الدولية و التنمية الجهوية استشعارا لهذه الأهمية واعدا بفتح ماستر جديد في السنة المقبلة في علم الاجتماع من أجل الانفتاح على المحيط السيوسيوثقافي و دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية

وأبرز الأستاذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة في كلمته الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب مشيرا إلى أن موضوعة الهجرة بالمغرب حظيت بالاهتمام منذ القدم إلا أن الأزمات التي تعرفها بعض الدول الإفريقية و بعض الدول الشقيقة و الأزمة الاقتصادية التي عرفتها أوربا أعطى للهجرة زخما جديدا تحول معها المغرب من دولة عبور إلى دولة استقرار

وأكد الاستاذ البصراوي أن موضوع الهجرة بات يطرح تحديات كبيرة مما يفرض ضرورة إضفاء الصبغة عليه خاصة أنه تزامن مع الزخم الحقوقي الذي عرفه المغرب مما يفرض ضرورة تناول الموضوع من منظور إنساني حقوقي من خلال توفير بنيات اقتصادية و اجتماعية لاستقبالهم و إدماجهم في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي المغربي وفق مقاربة تشاركية مندمجة ينخرط فيها المجتمع و الإعلام الذي يجب أن يحارب الصور النمطية السلبية عن المهاجرين من أجل تتسهيل اندماجهم

من جهته أكد الأستاذ عبد المجيد أزمو مدير فريق البحث حول الهجرة الدولية و التنمية الجهوية أن اليوم الدراسي يندرج في إطار انفتاح الكلية على مختلف المتدخلين في موضوع الهجرة و انخراطا في الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج و تبنتها الحكومة خاصة ما يتعلق بالبحث العلمي حول الظاهرة مشيرا إلى أن اليوم الدراسي يهدف إلى فتح قنوات التعاون و التواصل مع باقي الجمعيات المشتغلة في المجال

و في كلمة اللجنة المنظمة أكد الأستاذ محسن إدالي أن موضوع الهجرة موضوع قديم و حديث أصبح موضوع تجاذبات فكرية و سياسية و تناول إعلامي كبير و أصبح يطرح تحديات على كافة الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و القيمية مما يحتم ضرورة الانفتاح العلمي على الموضوع لدراسته وفق مقاربة مندمجة تشاركية من أجل معالجة القضايا التي تطرحها الهجرة مشيرا إلى أن

مسألة إدماج المهاجرين مسألة شائكة لم تتوفق فيها حتى الدول الأوربية التي تتدعي حقوق الإنسان حيث لم تتوصل هذه الدول بعد إلى قانون يضمن إدماج المهاجرين بما يضمن كرامتهم

http://www.maghress.com/benimellal/1011120

http://www.benimellal-online.com/index.php/permalink/11120.html

تاج الدين الحسيني: القرار الجديد لمجلس الأمن يعد انتصارا للدبلوماسية المغربية

قال تاج الدين الحسيني أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط إن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن أمس الثلاثاء، جاء لصالح الطرح المغربي ويعد انتصارا للدبلوماسية المغربية.

وأوضح الحسيني في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، بهذا الخصوص، أن القرار الأممي الجديد يعد انتصارا للمغرب ليس فقط على مستوى المفاوضات، بل يعد ضربة قوية للحملة الشرسة التي قادتها الجزائر وعدد من الدول الإفريقية المنتمية إلى الاتحاد الإفريقي، والتي تتمتع بعضوية داخل مجلس الأمن.

وأكد أن مشروع القرار الذي ارتكز على قرار صاغته الأمم المتحدة يعد انتصارا للموقف المغربي. ففي ما يتعلق بحقوق الإنسان يوضح الحسيني، أشاد قرار مجلس الأمن بما قام به المغرب سواء ما يتعلق **بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه خاصة بكل من العيون والداخلة**، والمصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق بمناهضة التعذيب أو التعديلات على قانون القضاء العسكري، كما ذهب المغرب بعيدا في مجال الحث على تحسين آليات مراقبة الوضع الحقوقي خاصة في الأقاليم الجنوبية، وذلك رغبة منه في تحقيق العدالة.

وسجل أن الانتصار كان على مستوى مطالبة الجزائر بالقيام بإحصاء اللاجئين في تندوف، معتبرا أن الأمر يتعلق ب"كرة ثلج" تضع الجزائر أمام مسؤولياتها بخصوص فضائح تهريب المساعدات الإنسانية المخصصة لساكنة المخيمات ومنع اللاجئين من مغادرة المخيمات. وفي هذا الإطار، يعد القرار الأممي مكسبا مهما وجوابا ضمنيا على أطروحة "البوليساريو" والجزائر.

وأكد الحسيني أنه من الأساسي الآن بالنسبة للدبلوماسية المغربية بمفهومها الواسع، الرسمية والموازية، التركيز على الساحة الإفريقية، وتوجيه نظرها للمراكز الأساسية لاتخاذ القرار الإفريقي، معتبرا أن المعركة المقبلة يجب أن تركز على الاتحاد الإفريقي وتمكن بالتالي من سحب البساط من تحت أقدام "البوليساريو" والجزائر من أجل استعادة الشرعية داخل الاتحاد الإفريقي، "مربط فرس القضية".

http://m.sahafaty.net/news3828093.htm

بيتر فام:مجلس الأمن جدد التأكيد على تفوق مخطط الحكم الذاتي ونوه بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان

شعب بريس– و م ع

قال بيتر فام، مدير (أفريكا سانتر) التابع لمجموعة التفكير الأمريكية (أطلانتيك كاونسيل)، إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جدد التأكيد، لمرة أخرى، على ''تفوق'' مخطط الحكم الذاتي كقاعدة للمفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مشيدا بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وأبرز الخبير الأمريكي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن ''القرار 2218 سلط الضوء على العديد من الحقائق من خلال التأكيد على تفوق مخطط الحكم الذاتي، كقاعدة للمفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع''.

وأوضح فام أن مجلس الأمن أبرز أيضا التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان على صعيد المملكة عموما، وبالأقاليم الجنوبية على وجه الخصوص.

وأشار مدير (أفريكا سانتر)، في هذا السياق، إلى المبادرات والإجراءات التي اتخذها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ولجنه الجهوية بالداخلة والعيون، والتي حظيت بإشادة مجلس الأمن.

ونوه القرار 2218، الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الدول ال15، ب''التدابير والمبادرات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون''.

وأشادت الدول ال15 بمجلس الأمن، في هذا القرار الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2015، بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا مع الزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2015.

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-543096.html

لم يبق أمامنا من خيار سوى العودة للكفاح المسلح / بقلم : الغيث امبيريك

مرة أخرى فشلت الأمم المتحدة في إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية، مما يضع الكثير من علامات الاستفهام؟؟؟ تجعلنا حتى الآن لا نفهم لماذا لم يتم التوصل إلى حل لهذه القضية العادلة التي عمرت أكثر من للازم ، وهذا ليس كلامنا بل كلام السيد بان كي مون، الذي قال بالحرف الواحد ، لا شيء يبرر استمرار الوضع على ما هو عليه بعد 40 سنة من عمر الصراع. سنة ثانية عجفاء ذات محاصيل هزيلة، أثمرت عن تعثر وساطة الأمم المتحدة التي لم تستطع تنفيذ أي من البنود الرئيسية لمخططها، تنفيذا كاملا باستثناء مراقبة توقيف إطلاق النار، تكتمت عن قول الحقيقة وخلقت الذرائع لدولة الاحتلال المغربية لتستمر في تعنتها واستهزائها واستخفافها بالمجتمع الدولي والمساس بهيبته ومصداقيته، لم تتجرأ منذ بداية النزاع في اتخاذ موقف حازم نظرا لغياب الإرادة السياسية عند الدول الأعضاء في مجلس الأمن في إيجاد حل نهائي لهذه القضية ، مما لا يضع مجالا للشك في أن الدول الكبرى لا تتدخل في حل النزاعات إلا عندما تقتنع إن مصالحها مهددة . قبل أن نستعرض ما في القرار2218 من مضامين حسب فهمنا للأحداث، لابد من استذكار حقيقة اقرها المهتمون بالشأن الصحراوي تتجلى في إماطة مجلس الأمن للثام عن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي انتهجها المغرب في الصحراء الغربية منذ سنة 1976الى اليوم ، علاوة على تغييبه للدور الإفريقي الذي لا لبس فيه، وهو الشريك الامني في كل المجالات، استباحت الأمم المتحدة حقوقنا التي أجازتها كل المواثيق الدولية ، لم يكفيها أننا تنازلنا من المطالبة بالاستقلال إلى تقرير المصير ، تلك التوصية الحاضرة في كل التقارير الغائبة عن ارض الواقع والتي تم التحايل عليها حتى الآن . مضمون القرار الرئيسي ورد في الفقرة التي اقر فيها مجلس الأمن ضرورة تكثيف المفاوضات بين طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمغرب بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء الغربية يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، (بزيادة) في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ، (جملة لها أكثر من تفسير) ،اجترار الاسطوانة المعهودة لفظا والمغيبة عمليا وهي المحافظة على تقرير المصير وربط الحل بالتراضي ، وتوصية احترام حقوق الإنسان دون إلزامها، والأدهى من ذالك أن هناك مفارقة غريبة في التقرير وهي تشجع الطرفين على إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التوصل إلى حل ، دون تحديد الجهة المعرقلة للمخطط الامني زد على ذالك توصيته للطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، و ترحيبه بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية التي (حظي) بها المغرب في مجالات عدة (كحقوق الإنسان) كما أشاد (بنجاع) المبادرة المغربية للحكم الذاتي والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب **من أجل تعزيز لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملتين في الداخلة والعيون**،ولم يبقى له في تقريره إلا أن يقر (بمغربية الصحراء) وهذا تناقض واضح لما هو موجود على الأرض وانحياز لا مبرر له ،ومن هنا يبرز المكر والخبث الامني في التعاطي مع القضية دون إنصافها ، مما جعل قرار مجلس الأمن الأخير يصبغ وفق رغبات المغرب ، على حساب قضية شعب عادلة ، دفع شعبنا ثمن لها من التضحيات ما يجعله حقيق بالاستقلال ، نعتبر أي تنازل عنها أو بعضها جريمة خيانة بحق شعبنا ، ولن نسمح لأي كان بالالتفاف عليها ، حرية ممهورة بدماء الشهداء . التقرير في العمق مليء بالمتناقضات ويعبر عن رغبة الأمم المتحدة في إرضاء الرباط بعد الهستيريا التي أصابت (أمير المؤمنين) عقب قرار بان كي مون في 2014 ، نسخة طبق الأصل لقرار مجلس الأمن السابق، مع تغيير طفيف ، لم يكلف موظفي الأمم المتحدة عناء صياغة قرار جديد، يتجلى في المطالبة بتقديم الدعم الإنساني لمخيمات ألاجئين الصحراويين مع الوقوف عند رغبة المغرب في المطالبة بإحصاء سكانها . تفريط جديد في حقوق الصحراويين وإعطاء الضوء الأخضر لدولة للاحتلال المغربي، للتمادي في سياسة العجرفة وإدارة الظهر للشرعية الدولية ، قرار صيغ بلغة الطلب والتمني بعيدا عن أي إلزام قانوني واليات تنفيذ. بعد 24 سنة من المفاوضات المباشرة والغير مباشرة هل سنبقى نختزن الغضب في صدورنا وننتظر الحل من عند الآخرين ؟ ، انتهت صلاحية الأمم المتحدة وآن الأوان لرفض دورها المتهاون والكاتم للحقيقة بعد إخفاقها في الوساطة لإنهاء الاحتلال من أخر مستعمرة في إفريقيا , وفرض الأمر الواقع على قيادتنا بالعودة للكفاح المسلح ، وطرد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء(مينورسو) من الصحراء الغربية، بعدما ثبت فشلها في المهمة التي أوجدت أصلا من اجلها . في النهاية يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هل فعلا؟ جبهة البوليساريو جادة في ما قالته على لسان ممثلها بالأمم المتحدة السيد البخاري احمد بأن "مخطط السلام بالصحراء الغربية لا يمكنه أن يظل مرهونا بتعنت وابتزاز المحتل المغربي" ، وان استمرار الوضع القائم حاليا قد يجهض مجهودات الأمم المتحدة ؟؟ أم مجرد تصريح مثل التصريحات والمناورات التي سبقت التقرير... ؟؟ نريد أفعالا لا نريد أقولا، كفانا استسلاما ، إلا متى نتركهم في طغيانهم يعمهون ؟ ما اخذ بالقوة لا يسترد إلى بها

https://futurosahara.net/?p=6607

أبو زيد تدعو إلى حماية منتمين للبوليساريو من الهيمنة الجزائرية

هسبريس – إسماعيل عزام :

نادت حسناء أبو زيد بعدم التعامل مع جبهة البوليساريو كعدو وبحماية المنتمين إليها من الهيمنة الجزائرية حتى مع الاختلافات السياسية، وذلك نظرًا إلى "الروابط الإنسانية التي تجمعهم بالمغرب"، مُطالبة الدولة المغربية بجعل النقاش حول قضية الصحراء "سياسة عمومية بدل إبقائها بشكل غير مباشر في المجال المحفوظ".
حديث النائبة البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يندرج في إطار ندوة " تطورات ملف الصحراء على ضوء القرار الاخير لمجلس الأمن"، التي نظمها مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية، اليوم الأربعاء بالرباط، وحضرها مجموعة من الفاعلين والباحثين في هذا الملف الشائك.
ولفتت النائبة البرلمانية ذاتها أن جزءًا كبيرًا من أبناء الصحراء يوجدون في "مرحلة الضياع"، وأن هناك "إبادة للهوية الصحراوية بحكم عسكرة المخيمات، ووصول الكثير من أبناء هذه المخيمات إلى مرحلة الشتات"، لا سيما مع حالات التشدد في استقبالهم من طرف الدول الأخرى، معبّرة في هذا الصدد أن "الصحراء بدون صحراويين، لا تساوي شيء".
ولمزيد من التوضيح، قالت أبو زيد إن الاختلاف السياسي مع المنتمين إلى البوليساريو لا يجب أن يدفعنا إلى وصفهم بـ"الأعداء"، مبرزة أن الرهان الأساسي حاليًا هو" إبعاد قياداتهم عن الهيمنة الجزائرية، والتعامل معهم بمنطق إنساني، ما دامت روابطهم بالمغرب وبساكنة الأقاليم الجنوبية متعددة"، خاصة وأن "الكثير من الأسر لا تزال تنتظر في الحدود التفاتة مغربية رسمية جادة لها".
وانتقدت أبو زيد تحويل "الإجماع على قضية الصحراء إلى قُدّاس" يتم على إثره نعت كل من يملك وجهة نظر مخالفة للخطابات الرسمية الرتيبة بالميل نحو الإنفصاليين، متحدثة عن أن البرلمان المغربي مُطالب بحماية حقوق الإنسان، وأنّ الاتحاد الاشتراكي لا يَقبل، بحكم مرجعيته ومبادئه، وقوع "أيّ انتهاكات حقوق الإنسان في العيون"، إلّا أن بعض البرلمانيين وصفوه بأنه لا وطني وبأن هذا الخطاب خاص بالشخص ولا يهم الحزب.
وتابعت النائبة البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي:" مناقشتنا لقضية الصحراء لا يجب أن تنتظر القرارات الأممية كل أبريل من كل سنة، بل علينا أن نجعلها سياسة عمومية، وأن نجعل للصحراء إطارًا خاصًا"، مستدركة:" صحيح أن الدولة قامت ببعض الخطوات، خاصة إقرارها بوجود اختلالات في التدبير، لكن ذلك غير كافٍ، إذ لا يُفهم كيف لم تطأ أبدًا أقدام زعماء الحكومات المغربية أرض الصحراء، ولا كيف يستمر الريع والفساد هناك، ولا كيف تستنجد مقاربة الحكم الذاتي بالحساسيات القبلية".
وأشارت أبو زيد إلى أن مثل هذه اللقاءات الصريحة حول قضية الصحراء هي من تساهم في إيجاد حلّ لها، إذ بالنقد الصريح يتطوّر التفكير في القضية، مثمنة في هذا السياق، **مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الأخيرة، المتعلّقة بالترخيص لجمعيات حقوقية في الأقاليم الجنوبية، بغض النظر عن توّجهاتها.
ودعت النائبة البرلمانية إلى الاستفادة من "خبرات الكوادر العائدة إلى المغرب من مخيّمات البوليساريو"، إذ وصفتهم بـ"أصحاب التكوين السياسي والثقافي المتقدم"، منادية بتجديد المجتمع المدني الذي لم تعد "الكثير من تنظيماته الصحراوية تخدم القضية"، وبتغيير الدولة لطريقتها في الترافع عن الأقاليم الجنوبية، خاصة ما يتعلّق بـ"حرمان الصحراء من برامج الدعم العالمية الخاصة بالتنمية، على رأسها برنامج الأمم المتحدة للتنمية".

http://alwahda.info/news10812.html

سياسة إدماج الأجانب بالمغرب حصيلة أولية وآفاق ، محور يوم دراسي ببني ملال

بني ملال – شكل موضوع "سياسة إدماج الأجانب بالمغرب حصيلة أولية وآفاق"، محور اليوم الدراسي الذي نظم اليوم الثلاثاء ببني ملال بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بهذه المدينة (فريق البحث حول الهجرة الدولية والتنمية الجهوية، وماستر الهجرة الدولية .. المجال والمجتمع).

ويهدف هذا اللقاء، الذي نظم بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال– خريبكة، الى دراسة الحصيلة الأولية لسنة من تطبيق التدابير والإجراءات التي تبناها المغرب لتسوية الوضعية القانونية لعدد من المهاجرين ومن طالبي اللجوء، والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وأكد عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية ببني ملال السيد يحيى الخالقي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي، الذي شاركت فيه ثلة من الباحثين وممثلو جمعيات المجتمع المدني والهيآت الحقوقية، أن هذا اللقاء العلمي سيساهم في تعميق الحوار بين مختلف المهتمين بالهجرة ودورها في التنمية بوجه عام، وسياسات الإدماج بوجه خاص، مشيرا الى الأهمية التي يكتسيها موضوع الهجرة ومسألة الإدماج بالنسبة للبحث العلمي.

وأشار الى أن كلية الآداب والعلوم الانسانية ببني ملال عملت خلال السنة الجارية على فتح مسلك يهتم بالهجرة الدولية والمجال والمجتمع، وأنها ستقوم السنة المقبلة على فتح مسلك علم الاجتماع، وذلك لما لهذا الحقل المعرفي من أهمية في مقاربة الظواهر الاجتماعية والمجالية، خاصة وأن جهة تادلة أزيلال تعتبر من الجهات التي تتميز ب"حوض هجروي" بامتياز.

ومن جهته، أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة السيد علال البصراوي، الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، مشيرا إلى التجاذبات الجيو– استراتيجية، والأزمات التي تعرفها بعض دول جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، مما يجعل من المغرب موضع استقرار وليس مجرد بلد عبور.

وأوضح، في هذا السياق، أن هذا المنحى يحتم على المغرب تجهيز بنيات استقبال قانونية واجتماعية لتسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الشيء الذي يفرض التعاطي بشأنه وفق مقاربة تشاركية مندمجة تأخذ بالاعتبار جميع الأبعاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهوياتية.

وركزت باقي التدخلات على أن ما يحدث حاليا في عدد من مناطق العالم وخاصة حوض البحر الأبيض المتوسط، يفرض على الباحثين والطلبة وجمعيات المجت مع المدني والمنظمات التي تشتغل في المجال الحقوقي، أن تنكب في مقاربة تشاركية مندمجة لمناقشة أهم القضايا والإشكالات التي تطرحها الهجرة الدولية وقضايا الاندماج.

وذكروا بأن ما حدث في السنوات الأخيرة في كثير من دول العالم يؤكد بالملموس أن قضايا الإدماج لا زالت من القضايا الشائكة، حيث لم تصل البلدان التي تنعث بدول الديمقراطية، بعد، الى إقرار قانون يدمج المهاجرين ويحفظ كرامتهم.

وأشاروا الى أن هذا اليوم الدراسي يعتبر فرصة لمناقشة إشكالية إدماج المهاجرين الأجانب بالمغرب خاصة وأن المملكة كانت سباقة في سن قانون تسوية وضعية المهاجرين، علاوة على مناقشة فعاليته والعوائق التي تعترض تنفيذه ومدى إسهامه في تثبيت الجانب الحقوقي للمهاجرين الأجانب بالمملكة سواء على المستوى الجهوي أو الدولي.

وتناول المشاركون في هذا اللقاء مواضيع همت على الخصوص"العناصر الضامنة لنجاح السياسة الجديدة للهجرة"، و" تحديات الادماج السوسيو اقتصادي للمهاجرين الأفارقة داخل المجتمع المغربي ودور الفاعل المدني"، و" دور المنظمات المدنية للمهاجرين في عملية الادماج" و" استراتيجية الادماج والتفاعل الثقافي كعنصر للتنمية بالمغرب".

http://ar.sahara-times.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%8C-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A_a6085.html

http://www.akhbarona.com/divers/118864.html

مكانة الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية محور يوم دراسي بالرباط

شكل موضوع مكانة الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية محور يوم دراسي نظمه مجلس المستشارين، اليوم الأربعاء بالرباط، من أجل إبراز كل محفزات ومثبطات هذه الديمقراطية داخل مشاريع النصوص المذكورة ، ومختلف الاقتراحات التي من شأنها تحسين موقعها داخل مختلف الوحدات الترابية.

كما توخى هذا اللقاء الانفتاح على المجتمع المدني والاستفادة من خبرته ودراساته الميدانية التي ينجزها في مجال ترسيخ الحكامة الترابية وتطوير آليات الديمقراطية التشاركية ، ودعم قدرات المستشارين من أجل دراسة وبشكل جيد ثلاثة مشاريع قوانين تنظيمية حول الجماعات الترابية تتعلق بالجهات وبالعمالات والأقاليم والجماعات للمساهمة في تعديلها إن اقتضى الحال وذلك لتنزيل مضامين الدستور في هذا الباب.

وأكد رئيس مجلس المستشارين السيد محمد الشيخ بيد الله في كلمة خلال هذا اللقاء، إن مناقشة مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية تتيح الفرصة للفاعلين المجتمعيين، لعرض وجهة نظرهم بخصوص الموضوع على أمل الخروج بخلاصات وتوصيات دقيقة وهادفة قد تجد لها مكانا في تعديلاتهم، على اعتبار أن المشاريع القوانين هاته هي الإطار الطبيعي لإعمال المرتكزات والأحكام الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية ومتابعة أجرأتها، **ولتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومختلف الحوارات التي بادرت بها الجمعيات المغربية .

وأكد السيد بيد الله أن أي عمل قانوني مهما كان متقدما في هدا الباب لا بد أن يرافقه تأهيل خاص للنسيج الجمعوي ليتمكن من مواكبة الطفرة القانونية الكبيرة التي يقبل عليها مجلس المستشارين.

من جهته، قال رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية السيد عبد المجيد المهاشي في مداخلة له، إن المقتضيات الدستورية المرتبطة بالديمقراطية التشاركية تعتبر من أهم المكتسبات التي جاء بها دستور 2011 وهي في حاجة إلى مجموعة من الآليات القانونية لأجل تنزيلها وعلى رأسها الآليات المتمثلة أساسا في منح الحق للجمعيات والمواطنين والمواطنات لتوجيه عرائض للجماعات الترابية لأجل مطالبتها بإدراج نقطة في جدول أعمالها تدخل في مجال اختصاصها .

واعتبر أن تحقيق هذا الطموح السياسي الكبير رهين بالعمل على تأهيل المجتمع المدني وجعله يعتمد في عمله الجمعوي على آليات العمل الاحترافي المتطور وذلك عن طريق دعم الجمعيات الجادة والفاعلة ميدانيا وتطوير آليات تعاونها مع مختلف المتدخلين من مؤسسات وجماعات محلية.

من جانبه ، قدم رئيس جمعية تاركا–تعاون عبد السلام السعدي دحمان أهم خلاصات وتوصيات النسيج الجمعوي حول المشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية، والمتمثلة في الجانب المتعلق بتنظيم وتسيير المجلس الجماعي، في تقوية تمثيلية النساء وإقرار مقتضيات تضمن حقوق المعارضة داخل أجهزة المجالس وعدم توقيف رؤساء المجالس الأعضاء قبل بت القضاء الإداري تقليص او تمديد الآجال حسب الإكراهات الواقعية للتدبير الجماعي. اما في ما يتعلق بالآليات التشاركية للحوار والتشاور فقد شددت توصيات النسيج الجمعوي ، يضيف السيد دحمان ، على تمكين هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع من صلاحيات تقريرية وتبسيط شروط المشاركة وإلغاء شرط "المصلحة المباشرة المشتركة" مع تشجيع مبادرات تضمن المشاركة .

http://www.all-agencies.com/ma/l.php?id=63914

كلية الآداب تحتضن يومًا بشأن الهجرة وإدماج الأجانب

الرباط _ المغرب اليوم **30** - 04 - 2015

احتضنت كلية الآداب و العلوم الإنسانية في بني ملال يومًا دراسيًا في موضوع "سياسة إدماج الأجانب في المغرب، حصيلة وآفاق" من تنظيم ماستر الهجرة الدولية، المجال والمجال بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال–خريبكة.

وخصصت جلسته الأولى لمداخلة ممثل الوزارة الأستاذ منشد المهدي المكلفة في المغاربة المقيمين بالخارج بعنوان "السياسة الجديدة للهجرة واللجوء في المغرب الحصيلة والآفاق من إلقاء فيما ألقى الأستاذ الزيني أحمد توفيق عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان المداخلة الثانية بعنوان "العناصر الضامنة لنجاح السياسة الجديدة للهجرة".

وخصصت الجلسة الثانية لمداخلات فعاليات المجتمع المدني المهتمة بالهجرة بشأن تحديات الإدماج السوسيو اقتصادي للمهاجرين الأفارقة داخل المجتمع المغربي و دور الفاعل المدني ومدى انخراط المجتمع المدني المغربي في تتبع و تقييم لعمليتي التسوية والإدماج ودور المنظمات المدنية للمهاجرين في الإدماج و كذلك استراتيجيات الإدماج والتثاقف لإشراك المهاجرين في التنمية ليتم اختتام اليوم الدراسي بشهادات حية لمهاجرين سوريين قاطنين في بني ملال.

و افتتح اليوم الدراسي بكلمة لرئيس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الأستاذ يحيى الخالقي أكد فيها على الأهمية التي تكتسيها ظاهرة الهجرة كموضوع جدير بالدراسة والتحليل و الاهتمام مشيرًا إلى أن كليته فتحت هذا العام ماستر الهجرة الدولية والتنمية الجهوية استشعارا لهذه الأهمية واعدًا بفتح ماستر جديد في السنة المقبلة في علم الاجتماع من أجل الانفتاح على المحيط السيوسيو ثقافي ودراسة مختلف الظواهر الاجتماعية.

http://www.almaghribtoday.net/education/arab-universities/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8.html

زيارة عمل لليزمي لبلغاريا من أجل تنظيم تسوية وضعية المهاجرين

الرباط – سناء بنصالح

أكد مصدر رسمي أنّ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، يزور الاثنين، في بلغاريا في زيارة عمل تستغرق يومين، بدعوة من نائبة رئيس جمهورية بلغاريا مارغاريتا بوبوفا.

وأوضح المصدر أنّ اليزمي سيجري خلال هذه الزيارة، مباحثات مع بوبوفا حول حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، لاسيما بعد اعتماد المغرب لسياسة جديدة في مجال الهجرة وتنظيم عملية لتسوية وضعية المهاجرين غير مسبوقة في إفريقيا والعالم العربي، كما سيبرز الدينامية الجديدة التي تميز الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأضاف أنه من المقرر أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعات عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الأكثر تمثيلية في مجال النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة لجنة هلسنكي بلغاريا والجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان في بلغاريا.

وأشار إلى أنه سيجري مباحثات في البرلمان مع رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الدينية وحقوق الإنسان، وفي مدرسة ديميتار بانيتزا للعلوم السياسية.

وأبرز المصدر أنّ اليزمي سيلتقي أيضًا مع نائبة وزير الشؤون الخارجية السيدة كاتيا تودوروفا، ونائب الوزير الأول المكلف بالسياسة الديمغرافية والاجتماعية وزير العمل والسياسة الاجتماعية السيد إيفاييلو كالفين.

ولفت إلى أنه سيلقي في جامعة سانت كليمانت أوهريدسكي، محاضرة حول موضوع "حقوق الإنسان في عالم معولم والتحديات التي يتعين رفعها" يحضرها مناضلون في مجال حقوق الإنسان، وممثلو الحكومة والبرلمان، وممثلو منظمات دولية، وأعضاء السلك الأكاديمي والدبلوماسي إضافة إلى صحافيين.

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم يومًا دراسيًا حول العقوبات البديلة

آسفي – مروة الإدريسي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مراكش، يومًا دراسيًا حول العقوبات البديلة، الخميس 30 نيسان/أبريل 2015 في مدينة آسفي، في إطار كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة وحقوق الإنسان.

ويهدف اليوم الدراسي إلى مواصلة النقاش الوطني حول إمكانات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب، خصوصا وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سبق له أن أصدر مذكرة تتضمن رأيه في الموضوع، وهي المذكرة التي أوصت بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي أولوية الاستفادة من هذه العقوبات البديلة لبعض الفئات من قبيل القاصرين المتراوحة أعمارهم ما بين 12 و 18 عام، والأشخاص البالغين 65 عام أثناء ارتكابهم للجريمة، أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

وأوصى المجلس في هذه المذكرة بتوسيع عرض مراكز التكفل وإعادة تأهيل المجموعات الأكثر هشاشة التي قد تخضع للعقوبات البديلة، بالإضافة إلى إعداد مخطط لدعم قدرات مهنيي العدالة في مجال تحديد العقوبات البديلة وتنفيذها.

وسيشهد اليوم الدراسي مشاركة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار الذي سيلقي محاضرة تتمحور حول العقوبات البديلة في ضوء مسودة القانون الجنائي، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لكل من رئيس المحكمة الابتدائية في أسفي الأستاذ إبراهيم بنتزرت ، ورئيسة غرفة في محكمة الاستئناف في الدار البيضاء فاطمة أوكادوم.

http://www.almaghribtoday.net/education/reports-and-investigations/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A9.html

EL ASSIMA Post العاصمة
يومية شاملة

ترحيب مغربي بالتمديد للمينورسو

الرباط: يوسف لخضر.

مدد مجلس الأمن مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء لعام كامل جديد، وذلك باعتماده القرار رقم 2218 حول الصحراء، في اجتماع عقد أول أمس (الثلاثاء)، وهو القرار الذي اعتبره المغرب "يعزز المكتسبات التي حققتها في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع ويؤكد مقاربة مجلس الأمن بشأن بعدها البشري والإنساني".

ولم يأتي القرار الأممي بجديد كما في السنوات السابقة، حيث أشار إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء وأعاد تأكيدها، منها تجديد مهمة المبعوث الأممي الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء، كريستوفر روس.

وأكد مجلس الأمن التزامه بـ"مساعدة الطرفين، المغرب والبوليساريو، في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده".

وجدد القرار ترحيبه بالجهود المغربية التي وصفها بـ"الجدية والمصداقية والرامية إلى المضي بالعملية صوب التسوية"، وشجع "الطرفين على إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات". وشدد القرار على ضرورة تشجيع الطرفين على "مواصلة كل منهما من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء ومخيمات تندوف بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات"، ورحب في هذا الصدد بمبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال لجنتيه في الداخلة والعيون. وكرر مجلس الأمن طلبه إلى النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف، وهو الطلب الذي لم يلق بعد تطبيقاً من طرف البوليساريو والجزائر بحكم تواجد المخيمات داخل ترابها.

ومن المنتظر أن تعقد خامس الجولات بين الطرفين بخصوص تسوية ملف الصحراء، ودعا مجلس الأمن إلى التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات، ودعا إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية.

وأوضح بيان لوزارة الخارجية أمس (الأربعاء) أن المغرب سيواصل التزامه، في إطار المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية، وذلك وفقا للخطاب الملكي ليوم 6 نونبر الماضي، وبموجب المباحثات الهاتفية بين الملك محمد السادس، والأمين العام للأمم المتحدة.

وأضاف البيان قائلاً "وأمام الحماس المفرط للجزائر وللانفصاليين ومحاولاتهما لترهيب المنتظم الدولي ومناوراتهما لتوظيف بعض الهيآت الإفريقية، اختار المغرب، على امتداد مسلسل إعداد الاستحقاق السنوي لمجلس الأمن، موقفا مسؤولا وهادئا".

المغرب يعبر عن ارتياحه الكبير بقرار تمديد مهمة بعثة (المينورسو)

أبرز سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أعرب، أمس الثلاثاء، عن "ارتياحه الكبير" لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة (المينورسو).

وأكد السفير أن هذا "القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر عن الاتصال الهاتفي الذي أجراه صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، الذي عزز وأكد الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية، التي تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد".وكان هلال يتحدث خلال لقاء صحفي عقب التصويت على القرار 2218 الذي يمدد لسنة مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016.

وتابع السفير أن هذا القرار "شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده".وأشار هلال إلى أن القرار جدد التأكيد "القوي على المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس".

وذكر أمام وسائل الإعلام الدولية بمعايير هذا النزاع المعروفة، والتي يصل عددها إلى أربعة، في إشارة إلى أن "أي تسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف"، كما أن "الجهود الجدية والصادقة للمملكة تعد أسس وركائز هذا المسلسل"، علاوة على "أن التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع".

أما بالنسبة للمعيار الرابع، يضيف السفير، فيتمثل في "الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، خصوصا الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف"، والذي دعاه مجلس الأمن الدولي إلى "الانخراط أكثر للإسهام في تسوية هذا النزاع".

من جهة أخرى، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتحديد الثقة في المؤسسات الوطنية، **خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون**، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء".

بالإضافة إلى ذلك، عبرت الدول الأعضاء بمجلس الأمن عن إشادتها بتعاون المغرب مع "المساطر الخاصة، ومع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان".

وذكر بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال".

وتابع السفير أن "أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل" سكان مخيمات تندوف. وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخامسة على التوالي، والذي "تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان".

وأعرب هلال عن الأسف لمواصلة الجزائر معارضة هذا التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل".

وقال هلال، في تصريح للصحافة عقب تصويت الأعضاء ال15 على القرار، "نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الاصدقاء" (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا، بريطانيا)، على "كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار"، وهو ما مكن من "المصادقة عليه في "جو من الهدوء، ممهدا الطريق لاستئناف المسلسل السياسي".

وقد تم التصويت على القرار رقم 2218 صباح اليوم الثلاثاء من قبل الأعضاء ال15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، أنغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا).

وأعلن سفير المغرب بالأمم المتحدة، أن المغرب استثمر مبالغ هائلة لتنمية الأقاليم الجنوبية، كما أكد على ذلك التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون.وأبرز أن التقرير الأخير للأمم المتحدة حول الصحراء، الذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن، أشار إلى أن "قرى صغيرة، كالداخلة والعيون تحولتا اليوم إلى مدينتين كبيرتين تتوفران على بنيات تحتية عصرية".

وأكد بان كي مون، في هذا التقرير، على أن الصحراء المغربية تواصل الاستفادة من "استثمارات عمومية هامة"، خصوصا في مجال البنيات التحتية الطرقية والمينائية.

وكان هلال يتحدث خلال لقاء صحفي عقب مصادقة الأعضاء ال15 بمجلس الأمن بالإجماع على القرار 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو.

وردا على سؤال حول استغلال الموارد الطبيعية، أوضح السفير أنه "عندما استرجع المغرب أقاليمه الجنوبية، كانت هناك فقط قريتان صغيرتان، العيون والداخلة. لا

ماء ولا كهرباء ولا مدارس ولا حتى مستشفيات، وكان هناك عدد قليل من السكان لأنهم رحل".وقال أمام الصحافة الدولية .. "اليوم أصبحت الصحراء تتكون من مدن كبرى، وتضم عدة موانئ ومصانع، كما أن الداخلة أضحت وجهة سياحية دولية هامة".

وأضاف أن المغرب استثمر "العديد من مليارات الدولارات في الأقاليم الجنوبية خلال الأربعين سنة الماضية".ويتلاءم المغرب بشكل كامل مع الشرعية الدولية، كما يتوافق بشكل تام مع الرأي الذي تقدم به سنة 2002 هانس كوريل، المساعد السابق للأمين العام المكلف بالشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة.

http://www.agora.ma/article/24021.do

يوم دراسي حول سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب

حسن البعزاوي
2015 - 04 - 29

أكد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال – خريبكة على الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، مشيرا إلى التجاذبات الجيوستراتيجية، والأزمات التي تعرفها بعض دول جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، مما يجعل من المغرب موضع استقرار وليس مجرد بلد عبور.

وشدد البصراوي خلال اليوم الدراسي المنظم من طرف جامعة السلطان مولاي سليمان بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان حول "سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب : حصيلة أولية وآفاق" يوم الثلاثاء 28 أبريل على قيام المغرب بتجهيز بنيات استقبال قانونية واجتماعية لتسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الأمر الذي يفرض التعاطي مع هذا الملف وفق مقاربة تشاركية مندمجة تأخذ بالاعتبار جميع الأبعاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهوياتية.

و ذكر فهد عقيل اطار مسؤول عن التواصل باللجنة الحقوقية أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان قد أصدر في شتنبر 2013 خلاصات تقريره حول الهجرة دعا فيه الفاعلين المعنيين إلى العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي تفاعلت مع الحكومة وقامت بوضع سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون المتعدد الأطراف. وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان عن انطلاق عملية تسوية استثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية بناء على جملة من المعايير بالإضافة إلى تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون.

http://www.jadidpresse.com/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7/

تعليق الخارجية المغربية على القرار الأممي الخاص بالصحراء

أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في تعليق لها على القرار الأميي رقم 2218، الذي تم اعتماده بالإجماع حول قضية الصحراء، أمس الثلاثاء، على أنه يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليم للنزاع.

وأضافت الوزارة، في بلاغ أصدرته بالمناسبة أن هذا القرار يرد من خلاله مجلس الأمن، بشكل واضح ، على القلاقل والمغالطات التي تروجها، على مدار السنة، الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات.

وأوضح البلاغ أن هذا القرار يؤكد تقدير مجلس الأمن "للجهود الجدية وذات المصداقية المبذولة" من قبل المغرب، من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي، من أجل المضي قدما نحو حل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. ويجدد دعوته إلى مفاوضات على أساس "الواقعية وروح التسوية".

ودعمه لمبادرة المغرب الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فوق كافة التراب الوطني، بما في ذلك في الصحراء، والتي يواكبها تفاعل بناء مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

وهكذا، تؤكد الوزارة، فان الهيئة التنفيذية الأممية تقر وترحب ب"التدابير والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب **من أجل تعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بكل من الداخلة والعيون**، وكذا بالتفاعل الجاري من قبل المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة" .

وأضاف المصدر ذاته أن المملكة المغربية "ستواصل التزامها في إطار المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية، وذلك وفقا للخطاب الملكي ليوم 6 نونبر الماضي، وبموجب المباحثات الهاتفية بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والأمين العام للأمم المتحدة".

وأشارت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى أنه "أمام الحماس المفرط للجزائر وللانفصاليين ومحاولاتهما لترهيب المنتظم الدولي ومناوراتهما لتوظيف بعض الهيئات الإفريقية، اختار المغرب، على امتداد مسلسل إعداد الاستحقاق السنوي لمجلس الأمن، موقفا مسؤولا وهادئا".

http://dakhlapress.net/m/news4105.html

انعقاد اجتماع الدورة العادية التاسعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج، يوم السبت المنصرم بمقرها بوجدة، اجتماع دورتها العادية التاسعة. وتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي انعقدت في إطار تفعيل مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقديم ومناقشة حصيلة أنشطة اللجنة الجهوية ما بين الدورتين الثامنة والتاسعة، وعرض حول مشروع العيادات القانونية، وكذا المناقشة والمصادقة على مشروع العمل في مجال حفظ الذاكرة المنجمية بالجهة الشرقية (جرادة نموذجا)، بالإضافة إلى مختلفات.

وأبرز رئيس اللجنة الجهوية، السيد محمد العمرتي، المهام التي قامت بها اللجنة خلال الفترة ما بين الدورتين سواء تعلق الأمر بمعالجة الشكايات التي توصلت بها أو تفاعلها مع الإدارات المعنية بهذه الشكايات أو بخصوص قيامها بعدد من الزيارات إلى المؤسسات السجنية لمتابعة بعض الحالات الخاصة المتوصل بها بشأن أوضاع تتعلق بالسجناء إما على مستوى الإهمال الطبي أو الظروف العامة للتطبيب أو الإقامة في السجن أو متابعة الدراسة أو ادعاءات التعرض لسوء المعاملة.

وأشار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إلى مجموعة من الأنشطة التي نظمتها اللجنة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وقيمها أو تلك التي شاركت فيها من خلال عروض أو مداخلات، بدعوة من مؤسسات لتدارس مواضيع تدخل ضمن اهتمامات اللجنة في المجال الحقوقي أو أنشطة مختلفة تنظمها جمعيات المجتمع المدني.

وأضاف أنه في إطار تفعيل مضامين اتفاقية الشراكة الموقعة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية، تم مؤخرا عقد لقاءات مع مجموعة من نوادي التربية على حقوق الإنسان التابعة لكل من نيابتي وجدة – أنجاد وجرادة، وذلك اقتناعا من اللجنة بأهمية الأدوار التي تضطلع بها هذه الأندية التربوية، مشيرا إلى أن اللجنة ستحاول تعزيز وتطوير العمل والتواصل وكذا الانفتاح على هذه الأندية لمواكبتها ودعم عملها في مجال النهوض بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان وقيمها.

وبخصوص النقطة الثانية ضمن جدول أعمال الدورة المتعلقة بمشروع العيادات القانونية، قال السيد العمرتي إن هذه الفكرة انبثقت ضمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار التفكير في دعم آليات الشراكة مع عدد من المؤسسات والمعاهد الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن اللجنة الجهوية ستشرع في العمل على إحداث هذه العيادات المتخصصة في الاستشارة والدعم والمواكبة القانونية بالمجان لفائدة بعض الفئات الهشة التي تكون في الحاجة إلى الإرشاد القانوني والدعم والمواكبة القانونية.

أما في ما يتعلق بمشروع عمل اللجنة على فكرة حفظ الذاكرة المنجمية للجهة الشرقية، أشار السيد العمرتي إلى أنه سيتم إنجاز أول نشاط ضمن هذا المشروع بجرادة باعتبارها مدينة منجمية وعمالية، معتبرا أنه سيتم التركيز على المواضيع التي تدخل ضمن اهتمام اللجنة في جانبها الحقوقي لحفظ هذه الذاكرة التاريخية والغنية جدا، وذلك بالتعاون مع عدد من الخبراء في الميدان ومجموعة من الدارسين المهتمين بموضوع الذاكرة المنجمية بالجهة الشرقية.

يذكر أن **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج**، التي تم تنصيبها بتاريخ 10 يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

http://www.oujdaqoud.com/2154.html

الصحراء المغربية : القرار 2218 لمجلس الأمن ينسف أطروحات أعداء الوحدة الترابية للمغرب

الرباط – قال رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، محمد بنحمو، إن القرار 2218 الذي صادق عليه مجلس الأمن أمس الثلاثاء يمثل اعترافا واضحا بالالتزام الجاد للمغرب من أجل تسوية نهائية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية وينسف أطروحات أعداء الوحدة الترابية للمملكة.

وأوضح، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه بتبنيه هذا القرار الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، أجهض مجلس الأمن "النيات المبيتة" لأعداء الوحدة الترابية للمملكة الذين حاولوا سدى توسيع مهام البعثة لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء المغربية.

وأضاف الأستاذ بنحمو أن مجلس الأمن، نوه، من ناحية أخرى، بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، لاسيما **عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، معتبرا أن ذلك يشكل "جوابا قويا على المناورات الرامية لتغيير طبيعة مهمة بعثة المينورسو".

وأبرز أيضا تنويه الأعضاء الخمسة عشر لمجلس الأمن، عبر نص القرار 2218، بتفاعل المملكة مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الأممي.

وقال إن مجلس الأمن عبر تأكيده على نجاعة ومصداقية المقترح المغربي للحكم الذاتي، ينتقد الأساليب التي يلجأ إليها أعداء الوحدة الترابية للمملكة لإدامة حالة الجمود وتأخير الجهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية لهذا الملف.

ولاحظ الخبير المغربي ، من ناحية أخرى، أن القرار 2218 يعكس الوعي الجماعي للأعضاء الخمسة عشر لمجلس الأمن بضرورة إيجاد حل عاجل لهذا النزاع المفتعل الذي يرهن مستقبل المنطقة بأسرها ويؤدي إلى استدامة الثغرات الأمنية بكل ما يستتبع ذلك من مخاطر متعددة الأشكال.

وكان مجلس الأمن الدولي، قد جدد أمس الثلاثاء، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مجددا التأكيد على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وأكد مجلس الأمن من جديد على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا ب "الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية" هذا النزاع.

http://ar.sahara-times.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-2218-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B3%D9%81-%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9_a6098.html

فرنسا "الأم" تصفع خنازيرها البرية التائهة ببلدها الثاني (جاء . زائر) وتشيد بالحكم الذاتي

أحمد الصالحي بوسكة:هدى بريس

جددت فرنسا يوم الثلاثاء أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل "قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه"، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف.

وأكد مساعد ممثل فرنسا بالأمم المتحدة، ألكسيس لاميك، عقب تصويت مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو، أن "فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي الذي تم تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007 يمثل قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل حل متفاوض بشأنه".

وشدد الدبلوماسي الفرنسي على أن القرار 2218 "يعطي الدفعة الضرورية للمسلسل السياسي"، داعيا الأطراف إلى "الانخراط بقوة والتحلي بإرادة سياسية أكبر وبواقعية وبروح التوافق للتقدم نحو حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من جميع الأطراف".

وتابع أن تسوية قضية الصحراء ضرورية لا سيما من أجل "تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بالمنطقة المغاربية، ومواجهة تدهور الوضع الأمني بالساحل، حيث ينبغي علينا سويا رفع تحدي تنامي التهديد الإرهابي".

وذكر الدبلوماسي الفرنسي بأن المغرب، كما تطرق إلى ذلك القرار، **اتخذ عدة تدابير لدعم لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون**، وكذا تفاعله مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وأضاف "إننا نعرب عن ارتياحنا لهذه المبادرات والإصلاحات الهيكلية الأخرى التي يقودها المغرب، من قبيل المصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب أو إصلاح قانون المحاكم العسكرية".

وأشار إلى أن القرار ذكر بأنه لا ينبغي إغفال الوضع الهش جدا للسكان الصحراويين بمخيمات تندوف، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لتسجيل المحتجزين بالمخيمات.

وخلص إلى أن تسجيل المحتجزين "هو ضمن هدف أكثر شمولا يتمثل في الحفاظ الضروري – على المساعدات الإنسانية الدولية للمخيمات".

http://houdapress.com/news1069.html

بالفيديو: فرنسا تصف الحكم الذاتي المغربي بالجاد

أشاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجددا أمس الثلاثاء، بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي قراره رقم 2218 الذي صادق عليه الأعضاء ال 15بالإجماع، "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

وجددت فرنسا وصفها للمقترح المغربي بالحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، بالجاد وذو المصداقية، حيث قال المندوب الأممي لفرنسا خلال اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة : " فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي المقترح من طرف المغرب على الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007، هو قاعدة جدية وذات مصداقية لأجل حل متفاوض بشأنه .."

http://www.press24.ma/siyasa/5966.html

بني ملال كلية الآداب وماستر الهجرة الدولية المجال والمجتمع واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال–خريبكة في يوم دراسي.

متابعة: عبد الرزاق حنفي 29 - 04 - 2015

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية والبحث حول الهجرة الدولية والتنمية الجهوية وماستر الهجرة الدولية المجال والمجتمع وبتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال–خريبكة يوما دراسيا في موضوع : ''سياسة إدماج الأجانب بالمغرب حصيلة أولية وآفاق'' يوم 28/04/2015 بقاعة المحاضرات بالكلية المذكورة وبحضور عدد هام من الطالبات والطلبة والأساتذة وممثلي جمعيات المجتمع المدني.

في بداية اللقاء تناول الكلمة يحي خالقي عميد كلية الآداب مبرزا أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام مما جعل الكلية في إطار انفتاحها تكثف من أنشطتها وتفتح سلكا يهتم بالهجرة الدولية كونها تعتبر ظاهرة اجتماعية وحديث الساعة منوها في ذات الوقت بفريق البحث.

وعن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال–خريبكة تدخل رئيسها علال البصراوي مشيرا أن تنظيم هذا اليوم الدراسي له أهمية كبرى كون موضوع الهجرة حظي باهتمام أكثر في الوقت الراهن نظرا للظروف التاريخية التي يمر منها العالم، وهو ليس بجديد لكن الظروف الحالية تعطيه زخما جديدا وتجعله تحت أنظار الباحثين وهناك عناصر ساهمت هي الأخرى في ذلك وهي الأوضاع التي تعيشها إفريقيا (الحروب، الأزمة الاقتصادية) وكذا بعض الدول العربية وأزمة اقتصاد أوروبا حيث نهجت هذه الأخيرة سياسة متشددة إزاء الأفارقة.

وأضاف البصراوي أن المغرب لم يعد بلد عبور وإنما بلد استقرار مما يطرح تحديات عليه (بنية استقبالية حقيقية، لإصدار عدد من القوانين، مجتمع مدني نشيط مهتم بقضية الهجرة وإعلام مواكب...).

وبدوره تدخل الأستاذ عبد المجيد أوزمو مكلف بماستر الهجرة بالكلية المذكورة، ليركز على عنصر انفتاح هذه الأخيرة على الفاعلين والمتدخلين في مجال الهجرة الدولية وإمكانية الاشتغال في هذا الميدان من أجل الاستفادة من عملهم وتقديم بحوثهم من طرف الجامعة وإنجاز دراسات استشرافية في الموضوع وتطوير برامج البحث ووضع شراكات.

في السياق، ذاته أكد زميله محسن إدالي عن اللجنة التنظيمية أن موضوع الهجرة له حساسية كبيرة جدا في السنوات الأخيرة، واتخذ امتدادات كثيرة وعرف تجاذبات مختلفة تتداولها جمعية المجتمع المدني مما يستوجب مقاربات تدمج كل الفاعلين في مجال الهجرة حول البحر المتوسط.

وعن الوزارة المكلفة بالمغاربة بالخارج، أكد ا المهدي منشد على وجود اختلالات تتعلق بمعيشة المهاجرين مبرزا ضرورة بناء سياسة جديدة مبنية على مقاربة حقوقية وأمنية مشيرا في نفس الوقت ولا سيما إلى التسهيلات المقدمة فيما يتعلق بتسوية وضعية المهاجرين، حيث تم قبول 28 ألف ملف وأنه ينبغي وضع إطارات قانونية لتنظيم إقامة المهاجرين وتحقيق إدماج طبيعي وعادي لهم.

وتميز اليوم الدراسي بتعدد وغنى العروض المقدمة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ''العناصر الضامنة لنجاح السياسة الجديدة للهجرة'': ذ. الزينبي أحمد توفيق.
- ''المجتمع المدني المغربي أي انخراط وتتبع وتقييم لعمليتي التسوية والإدماج'':البردوحي أحمد
- ''دور المنظمات المدنية للمهاجرين في عملية الإدماج'':حسن كلي ورتي
- ''تحديات الإدماج السوسيو اقتصادي للمهاجرين الأفارقة داخل المجتمع ودور الفاعل المدني'': المختاري عبد السلام.
- « l'apport de la Société Civil aus questions d'immigration; une expérience face aux interrogation actuelles » : Fatima Zahra Fassali

http://www.ainikhbaria.com/%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF/

AL BAYANE

Nouvelle résolution de l'ONU sur le Sahara

· Le Conseil de sécurité prône un compromis réaliste sur la base du plan marocain d'autonomie

12254/1-2

· L'instance onusienne a grandement loué les efforts du Maroc en matière des droits de l'homme

Mardi dernier, le Conseil de sécurité a adopté à l'unanimité une nouvelle résolution sur le dossier du Sahara, résolution qui tranche nettement, de par son objectivité, sa neutralité et son réalisme avec les précédents textes. Fini donc le temps des pressions, des lobbyings, de la falsification de la réalité, qui aboutissaient le plus souvent à des textes onusiens tirés par les cheveux et qui ne faisaient que contribuer à enliser davantage un conflit artificiel qui n'a que trop duré.

La résolution 2218, adopté mardi à New York, en plus de proroger d'une nouvelle année le mandat de la MINURSO, restée confinée à sa mission originelle, a aussi appelé à la recherche rapide d'un compromis politique accepté par toutes les parties. Dans ce cadre, le Conseil de sécurité a montré son net penchant pour la «prééminence» du plan marocain proposant une autonomie élargie sous souveraineté marocaine, comme base crédible de solution à ce conflit. Ainsi le Conseil de sécurité s'est félicité «efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement». Il demande au Maroc, à l'Algérie et à la Mauritanie de coopérer «plus pleinement avec l'Organisation des Nations Unies et les uns avec les autres, et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique». L'objectif étant de relancer «une coopération renforcée entre les Etats membres de l'Union du Maghreb Arabe», coopération qui «contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région» du Maghreb et du Sahel, explique le texte. Pour ce faire, le Conseil demande aux parties de continuer à faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager plus résolument des négociations de fond.

Le Conseil de sécurité a également fait sienne la recommandation faite récemment, et pour la première fois, par le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, et a appelé l'Algérie à ouvrir la voie à un recensement des populations des camps de Tindouf. Mieux vaut tard que jamais, dit-on, mais le Maroc peut être satisfait de cette décision, lui qui a toujours appelé à initier ce recensement des populations dont le nombre est régulièrement gonflé par le polisario et ses protecteurs, afin d'attirer l'aide internationale et en faire leur fonds de commerce. C'est d'ailleurs ce qu'a fini par confirmer l'Office anti-fraude (OLAF) de l'Union européenne, qui a dénoncé dans un rapport officiel, le détournement permanent des aides humanitaires destinées aux habitants des camps de Tindouf.

Mieux, la nouvelle résolution onusienne a tissé des lauriers pour le Maroc dans un domaine où ses adversaires s'évertuaient à lui assener des coups sous la ceinture. En effet, l'instance exécutive onusienne a grandement loué les efforts du Maroc en matière des droits de l'homme, notamment ceux déployés par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

M. O. Boah

(Suite en P.2)

(Suite de la P.1)

12254/2-1

Le Ministère marocain des Affaires étrangères et de la coopération a immédiatement réagi à l'adoption de la résolution 2218 sur le Sahara marocain à travers laquelle, selon le communiqué du ministère, «le Conseil de sécurité répond, de la manière la plus claire, aux agitations et aux chimères entretenues, tout au long de l'année, par les autres parties sur une éventuelle réorientation du processus de négociations». Cette résolution «conforte les acquis du Maroc dans le processus de facilitation onusien, en même temps qu'elle réaffirme la dimension régionale du différend», poursuit le communiqué.

A New York, l'ambassadrice du Royaume de Jordanie à l'ONU, Dina Kawar, tout en réitérant, dans le sillage de l'adoption de la nouvelle résolution, le soutien de son pays au plan d'autonomie, sérieux et crédible, proposé par le Maroc, a également loué les efforts "substantiels" du Maroc en vue de renforcer les droits de 'Homme et le développement économique dans ses provinces du sud.

Pour sa part, le représentant adjoint de la France à l'ONU, Alexis Lamek, a déclaré, suite à l'adoption du nouveau texte, que le plan marocain d'autonomie est «une base sérieuse et crédible pour une solution négociée». Il a également affirmé qu'en matière de droits de l'Homme le Maroc est irréprochable, exigeant à son tour un recensement des populations dans les camps de Tindouf, et appelant les parties à «s'impliquer plus résolument et à faire preuve d'une plus grande volonté politique, de réalisme et d'esprit de compromis pour progresser vers une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable».

Bérézina algéro-polisarienne à l'ONU

Alger appelé à procéder au recensement des habitants des camps de Tindouf

C'est fait ! Il n'y aura pas d'élargissement du mandat de la Minurso au monitoring des droits de l'Homme. Le Conseil de sécurité a voté avant-hier une nouvelle résolution appuyant les efforts du Maroc dans cette région en matière des droits de l'Homme, notamment à travers les représentations régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune. Un sacré revers pour les séparatistes de Polisario et leur mentor algérien qui ont remué ciel et terre pour élargir la mission de la Minurso afin qu'elle englobe ce dossier.

Pourtant, il n'y a pas que cela. La résolution 2218 du Conseil de sécurité a appelé l'Algérie à procéder au recensement des populations dans les camps de Tindouf. Une demande souvent rejetée par elle. En effet, le pays hôte des camps de Tindouf a refusé depuis 1975 et refuse encore au Haut-commissariat aux droits de l'Homme de procéder à l'enregistrement de ces populations. Pis, l'Algérie n'a pas hésité à surévaluer le nombre de résidents de ces camps en avançant le chiffre de «200.000» personnes au lieu de 90.000 seulement afin de doper le volume d'aide humanitaire dont une grande partie va dans les poches de gros pontes algériens et polisariens. Des propos confirmés par l'Office européen de lutte contre la fraude (OLF), qui avait expressément accusé l'Algérie et le Polisario de détournement de l'aide humanitaire destinée à la population séquestrée par eux.

Une attitude qu'Omar Hilale, ambassadeur du Maroc à l'ONU, a assimilée à une violation flagrante du droit international humanitaire, plus particulièrement de la Convention de 1951 de Genève, et de son protocole afférent à l'enregistrement.

Intervenant lors d'un point de presse à l'issue du vote de la résolution 2218, le diplomate marocain a indiqué que ladite résolution a, également, confirmé «pour la neuvième année consécutive la prééminence de l'initiative d'autonomie marocaine ainsi que les efforts crédibles et sérieux du Royaume du Maroc pour régler ce différend régional qui n'a que trop duré», tout en précisant que le Conseil de sécurité a réaffirmé «avec force les paramètres fondamentaux du règlement de ce différend sous les auspices exclusifs du secrétaire général de l'ONU et la facilitation de son envoyé personnel, Christopher Ross».

Il a également saisi l'occasion pour rappeler que les paramètres de ce règlement communément admis et qui sont au nombre de quatre», à savoir que «tout règlement ne peut être que politique, négocié et mutuellement acceptable», que «les efforts sérieux et crédibles du Royaume sont les bases et les fondements de ce processus», que «l'esprit de réalisme et de compromis sont indispensables s'il y a besoin de progresser vers la solution de ce différend». Quant au quatrième paramètre, a-t-il ajouté, il souligne le «rôle indispensable et fondamental des Etats de la région, et plus particulièrement de l'Algérie, qui a été invitée par le Conseil de sécurité de l'ONU «à s'investir davantage pour contribuer au règlement de ce différend».

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

L'ECONOMISTE

POLITIQUE

4516/36

Sahara: Le Maroc marque des points à l'ONU

• La Minurso reconduite pour un an

• Son mandat reste inchangé

Avec la nouvelle résolution votée à l'unanimité des 15 membres du Conseil de sécurité de l'ONU, le Maroc marque deux points importants: la Minorso n'a pas été étendue aux droits de l'Homme et le recensement des populations réfugiées à Tindouf est explicitement demandé (Ph. AFP)

LES 15 membres du Conseil viennent de voter à l'unanimité la résolution, coparrainée par les Etats-Unis, la France, le Royaume-Uni et l'Espagne, prorogeant d'un an le mandat de la mission de l'ONU au Sahara. Sur plusieurs points, notamment la nature de la mission et le recensement des populations réfugiées à Tindouf, elle traduit un succès de la diplomatie marocaine.

■ Droits de l'homme: L'ONU salue les efforts du Maroc

Malgré des demandes répétées du Polisario, et de son sponsor algérien, le Conseil n'a pas ajouté formellement la surveillance des droits de l'Homme dans le périmètre du mandat de la Minurso. Ce qui est en soi une victoire pour le Maroc, vu la mobilisation des lobbyistes proches du Polisario (qui agissent souvent à travers des ONG et des fondations internationales). L'an dernier, Rabat avait vivement critiqué le précédent rapport de Ban Ki-moon, refusant en particulier l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme. Le Conseil avait finalement adopté une résolution modérée qui n'instaurait pas de mécanisme de contrôle.

Une fois encore, le Conseil a tranché. Il salue «les récentes initiatives prises» par le Maroc dans le cadre de l'amélioration de la situation des droits de l'Homme au Sahara. Il s'agit notamment «des mesures et initiatives entreprises pour renforcer les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme à Dakhla et Laâyoune».

■ Ban Ki-moon, pour le recensement des populations à Tindouf

Autre point positif pour le Maroc est le fait que le rapport présenté préalablement par le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, insiste sur «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et «invite à des efforts» à cet égard. Il s'agit d'un point auquel tient le Maroc et soutenu par l'Union européenne. Cette dernière avait, d'ailleurs, publié les résultats d'une enquête menée depuis 2003 prouvant que les aides humanitaires étaient détournées de façon organisée depuis des années.

■ «Les deux parties doivent intensifier les négociations»

Le statu quo de cette résolution, coparrainée par les Etats-Unis, la France, le Royaume-Uni et l'Espagne, se manifeste dans «l'encouragement» du Maroc et du Front Polisario à négocier «de manière plus intensive» une solution à ce conflit, sans pour autant préciser un calendrier ni la méthodologie appropriée. «Le Conseil invite les deux camps à s'engager dans une phase de négociations plus intensive et plus substantielle», indique le document. Le Conseil insiste qu'une «solution politique de ce différend de longue date et le renforcement de la coopération entre les États membres de l'Union du Maghreb arabe contribueraient à la stabilité et à la sécurité dans la région du Saheb».❑

M. L.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

ONU / Sahara marocain

A-5 / 17.646

Le Conseil de Sécurité, unanime, réaffirme la «prééminence» de l'initiative marocaine d'autonomie

Le CS insiste sur le recensement des populations dans les camps de Tindouf

Le Conseil de sécurité de l'ONU a réitéré, mardi, son appui à une solution politique mutuellement acceptable et réaffirmé la "prééminence" de l'initiative marocaine d'autonomie, ainsi que son appel à l'Algérie pour l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf.

La 2218 traduit l'appréciation et la reconnaissance onusiennes des efforts sérieux et crédibles déployés par le Maroc pour une solution à un conflit préfabriqué et qui n'a que trop duré.

Dans sa résolution 2218 prorogeant d'une année jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la MINURSO, le Conseil a réaffirmé, de nouveau, la prééminence, la validité et la crédibilité de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, et s'est félicité des "efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement".

En vertu de ce texte adopté à l'unanimité de ses quinze membres, le Conseil demande aux parties et aux Etats voisins de coopérer "plus pleinement avec l'Organisation des Nations Unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique".

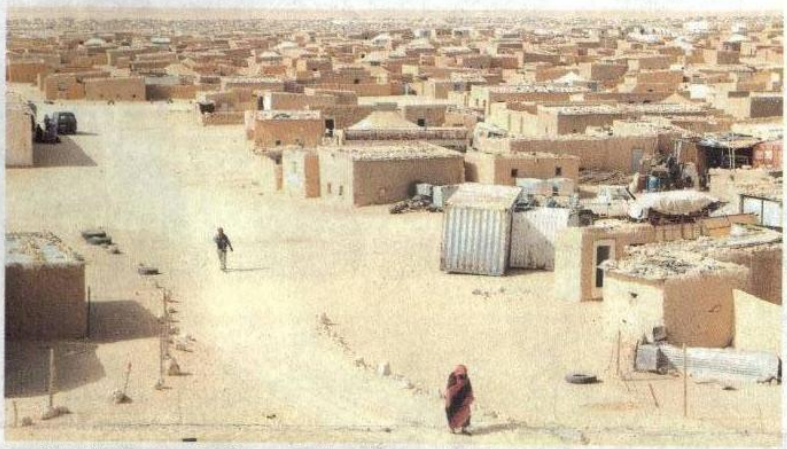

"Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les Etats membres de l'Union du Maghreb Arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région", ajoute le texte.

L'Organe exécutif réitère, en outre, avec insistance sa demande pour "l'enregistrement" des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et "invite à des efforts" à cet égard.

Il salue l'engagement des parties de continuer le processus de négociation tenu sous les auspices exclusives des Nations Unies et rappelle qu'il a fait sienne la recommandation formulée dans le rapport daté du 14 avril 2008, selon laquelle il est "indispensable que les parties fassent preuve de réalisme et d'un esprit de compromis pour faire avancer les négociations".

Aux termes de la résolution adoptée ce jour, le Conseil demande aux parties de continuer à faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager plus résolument des négociations de fond.

Une résolution qui conforte les acquis du Maroc

La nouvelle résolution sur la question du Sahara marocain, adoptée mardi à l'unanimité, conforte les acquis du Maroc dans le processus de facilitation onusien, en même temps qu'elle réaffirme la dimension régionale du différend, souligne le ministère des Affaires étrangères et de la Coopération (MAEC).

» Page 5

ONU / Sahara marocain

A-5/17.646

Le Conseil de Sécurité, unanime, réaffirme la «prééminence» de l'initiative marocaine d'autonomie

Le CS insiste sur le recensement des populations dans les camps de Tindouf

>>>> Par cette résolution no 2218, adoptée à l'unanimité, "le Conseil de sécurité répond, de la manière la plus claire, aux agitations et aux chimères entretenues, tout au long de l'année, par les autres parties sur une éventuelle réorientation du processus de négociations", affirme le ministère dans un communiqué parvenu à la MAP.

En effet, "cette nouvelle résolution conforte les acquis du Maroc dans le processus de facilitation onusien, réaffirme la dimension régionale du différend et confirme l'approche du Conseil de sécurité à l'égard de sa dimension humaine et humanitaire", ajoute le communiqué.

Ainsi, "le Conseil de sécurité rappelle toute son appréciation aux 'efforts sérieux et crédibles déployés' par le Maroc, à travers l'Initiative marocaine d'autonomie, pour avancer vers la solution politique au différend régional sur le Sahara marocain" et réitère "son appel à des négociations sur la base du réalisme et de l'esprit de compromis", relève la même source.

De même, la résolution du Conseil de sécurité consacre la dimension régionale du différend, en appelant les pays voisins, notamment l'Algérie à "coopérer plus pleinement avec l'Organisation des Nations Unies" et à "s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et aller de l'avant vers une solution politique".

Faciliter le recensement des populations des camps

En outre, poursuit la même source, le Conseil de sécurité reconnaît "que la solution politique de ce différend de longue date et le renforcement de la coopération entre les Etats membres de l'Union du Maghreb arabe contribueraient à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel".

Concernant la dimension humaine et humanitaire du différend, la résolution appelle l'Algérie, pour la 3ème année consécutive, "à déployer des efforts" pour faciliter le recensement et l'enregistrement des populations des camps de Tindouf, conformément à ses obligations internationales.

En revanche, le Conseil de sécurité valide la démarche du Maroc visant le renforcement du rôle des institutions nationales des droits de l'Homme, sur l'ensemble du territoire nationale, y compris au Sahara, complétée par une interaction constructive avec les procédures spéciales des Nations Unies, poursuit le communiqué.

Ainsi, l'organe Exécutif onusien reconnait et se félicite des "récentes mesures et initiatives prises par le Maroc pour renforcer les commissions du Conseil national des droits de l'Homme à Dakhla et Laâyoune et l'interaction en cours du Maroc avec les Procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies", souligne le ministère.

"Le Royaume du Maroc continuera son engagement dans le cadre du processus mené par l'ONU, pour parvenir à une solution politique définitive à ce différend régional, dans le cadre de la souveraineté marocaine et ce, conformément au Discours Royal du 06 novembre dernier et aux termes de l'entretien téléphonique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, Que Dieu l'assiste, avec Monsieur le Secrétaire général de l'ONU", affirme la même source.

Le ministère des Affaires étrangères et de la coopération ajoute que "face à l'excitation démesurée de l'Algérie et des séparatistes, à leurs tentatives d'intimidation de la communauté internationale et à leurs manœuvres d'instrumentalisation de certaines structures africaines, le Maroc a opté tout au long du processus de préparation de l'échéance annuelle du Conseil de Sécurité, pour une attitude de responsabilité et de sérénité".

La reconnaissance du progrès énorme du Maroc en matière de droits de l'Homme au Sahara

L'ancien ambassadeur américain, Edward Gabriel, a indiqué que l'adoption, mardi, par le Conseil de sécurité de l'ONU de la résolution 2218 prorogeant jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la MINURSO se veut une "reconnaissance" de l'engagement affirmé du Maroc à aller de l'avant dans le règlement de la question du Sahara.

"Il s'agit d'une déclinaison très importante (...) qui reconnaît que le Maroc travaille étroitement avec le Conseil de sécurité des Nations Unies sur la meilleure voie d'aller de l'avant" pour trouver une solution au conflit du Sahara, a estimé M. Gabriel.

L'ancien diplomate américain a fait observer, à cet égard, que le Maroc "a toujours fait preuve d'un esprit de compromis et de réalisme, conformément aux recommandations de l'ONU, pour débloquer l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique", relevant qu'il incombe désormais à l'autre partie de faire un pas en avant.

M. Gabriel a, par ailleurs, indiqué que la résolution de l'organe exécutif de l'ONU reconnaît aussi le progrès "énorme" accompli par le Maroc en matière de droits de l'Homme au Sahara, notamment sur le plan des libertés civiques.

"Il s'agit de la reconnaissance d'une dynamique vertueuse et d'une évolution dans la bonne direction en toute souveraineté et sérénité", a-t-il dit.

Le Conseil de sécurité avait réitéré son appui à une solution politique mutuellement acceptable à la question du Sahara et réaffirmé la "prééminence" de l'initiative marocaine d'autonomie.

Il a réaffirmé, de nouveau, la prééminence, la validité et la crédibilité de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, et s'est félicité des "efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement".

"Prééminence" du plan d'autonomie et des efforts marocains en matière des droits de l'Homme

05/17.646

Le Conseil de sécurité de l'ONU a réaffirmé, une fois de plus, la "prééminence" du plan d'autonomie en tant que base pour les négociations en vue d'une solution politique au différend artificiel autour du Sahara marocain, de même qu'il a consacré les efforts du Royaume en matière des droits de l'Homme, a déclaré mardi à la MAP, Peter Pham, Directeur de l'Africa Center relevant du prestigieux think tank américain, Atlantic Council.

"La résolution 2218 a mis l'accent sur de nombreuses réalités en consacrant de prime abord la prééminence du plan d'autonomie au Sahara en tant que base pour les négociations engagées sous les auspices de l'ONU, en vue de parvenir à une solution politique à ce conflit", a relevé l'expert US.

Le Conseil de sécurité a mis en avant également les "progrès" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme à travers le Royaume en général et dans les provinces du Sud en particulier, a indiqué M. Pham.

Le directeur de l'Africa Center a tenu à souligner, dans ce contexte, les actions et les mesures menées par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales à Dakhla et Laâyoune, lesquelles ont été saluées par l'Organe exécutif de l'ONU.

La résolution 2218, adoptée à l'unanimité des Quinze, "reconnaît à ce sujet et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune". De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015, lit-on dans le texte qui proroge d'une année, jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO.

Droits des migrants: Le Maroc a adopté une position cohérente et responsable (El Yazami)

Sofia, 28 avr. 2015 (MAP) - Le Maroc a adopté "une position cohérente et responsable en matière de défense des droits des migrants qui consiste à promouvoir et à protéger les droits des migrants vivant sur son sol de la même manière qu'il défend les intérêts des Marocains ayant émigré dans d'autres pays", a déclaré lundi à Sofia le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami.

Lors d'une rencontre avec la Vice-présidente de la République de Bulgarie, Mme Margarita Popova, M. El Yazami a passé en revue les avancées réalisées par le Maroc en ce qui concerne la mise en œuvre de la nouvelle politique publique de la migration et du droit d'asile ainsi que le processus de réformes en cours. Il a ainsi présenté une évaluation succincte de la campagne de régularisation exceptionnelle que le Royaume a mise en place en 2014 et qui a permis la régularisation de plus de 19.000 personnes en situation irrégulière.

Le Président du CNDH a précisé que pour une garantie optimale des droits des candidats à la régularisation, une commission de recours, composée du CNDH, des ministères concernés et de la société civile a été mise en place.

Après avoir rappelé le processus d'élaboration de trois projets de loi en cours et qui concerne la lutte contre la traite des êtres humains, le droit d'asile et la politique générale de la migration, le Président du CNDH a mis en exergue notamment la démarche inclusive adoptée par le Maroc au titre de laquelle "le migrant est un acteur essentiel".

Faisant part de la disposition du CNDH à coopérer avec l'ensemble des acteurs impliqués dans la défense des droits de l'Homme en Bulgarie en tant que pays membre à part entière de l'Union Européenne, M. El Yazami a, de même, exprimé par sa disponibilité à promouvoir les échanges scientifiques et les projets communs entre les universitaires intéressés, dans les deux pays, par la thématique de la migration et des droits humains.

Il a, par ailleurs, informé la vice-présidente bulgare de la mise en place prochaine à Rabat d'un centre international de formation dédié à la promotion des capacités en matière de droits de l'Homme, des ONG, des agents de l'administration, des gestionnaires locaux et des élus.

Pour sa part Mme Margarita Popova a présenté à son interlocuteur la situation en Bulgarie caractérisée par une forte pression migratoire, notamment sur la frontière avec la Turquie et avec la Grèce. Elle a rappelé que la Bulgarie, comme le Maroc, appelle à une réponse collective et à une coopération régionale plus effective face aux défis de la migration clandestine et de la traite des personnes humaines.
La vice-présidente a, en outre, salué l'expérience du CNDH en tant qu'instance nationale indépendante et a exprimé le souhait de la Bulgarie de mettre en place des projets de coopération avec le Conseil dans les meilleurs délais.

Lors de sa visite de travail de deux jours à Sofia, M. El Yazami tiendra des réunions avec les ONG bulgares actives dans le domaine des droits humains. Il se réunira également avec M. Ivaïlo Kalfine, Vice-premier ministre, chargé de la politique sociale et ministre du Travail et avec Mme Katia Todorova, Vice-ministre des Affaires Etrangères.

En conclusion de sa visite en Bulgarie, le Président du CNDH animera une conférence publique à la prestigieuse Université St Kliment Ohridski, sous le thème "Droits de l'Homme dans un monde globalisé : les défis à relever", à laquelle ont été conviés des militants de Droits de l'Homme, des représentants du gouvernement et du parlement, des responsables d'Organisations internationales, des membres du Corps académique et diplomatique ainsi que des journalistes. (MAP). AK---BI. BR. MAP 281348 GMT avr 2015

حقوق الإنسان السيد اليزمي يلقي محاضرة بصوفيا حول موضوع "حقوق الإنسان في عالم معولم ..أية رهانات؟"

صوفيا- قال السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في محاضرة ألقاها أمس الثلاثاء بجامعة سانت كليمانت أوهريد بصوفيا حول موضوع "حقوق الإنسان في عالم معولم أية رهانات؟" إن المغرب وبلغاريا باعتبارهما مجتمعين للهجرة وبلدين في طور ترسيخ الديمقراطية، مدعوان الى العمل سويا لإرساء "عالمية بألوان العالم".

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%84%D9%82%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B5%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%88/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

Alerte : Le Maroc signe une belle victoire au Conseil de Sécurité

Posté le mercredi, 29 avril 2015 - 1:03 pm

(www.infomediaire.ma) - Le Conseil de sécurité de l'ONU a réitéré, aujourd'hui, son appui à une solution politique mutuellement acceptable dans le dossier du Sahara marocain.

Et dans sa résolution 2218 prorogeant d'une année jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la MINURSO, le Conseil a réaffirmé "la prééminence, la validité et la crédibilité" de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, et s'est félicité des "efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement".

L'Organe exécutif réitère, en outre, "avec insistance" sa demande pour "l'enregistrement" des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et "invite à des efforts" à cet égard. Par ailleurs, le Conseil de sécurité de l'ONU a loué les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).**

Dans sa résolution, adoptée à l'unanimité des 15, le CS de l'ONU "reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune".

http://www.infomediaire.net/news/maroc/alerte-le-maroc-signe-une-belle-victoire-au-conseil-de-securite

Le Maroc se "félicite vivement" de la prorogation à l'unanimité du mandat de la MINURSO

New York (Nations Unies) - Le Maroc s'est "vivement félicité", mardi, de la prorogation à l'unanimité par le Conseil de Sécurité de l'ONU du mandat de la MINURSO, a déclaré l'ambassadeur du Maroc à l'ONU,

"Cette résolution survient trois mois après l'entretien téléphonique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI avec le Secrétaire général des Nations Unies, qui a renforcé et confirmé le partenariat entre l'ONU et le Royaume du Maroc, qui est basé sur le respect mutuel, la transparence et la neutralité", a affirmé M. Hilale.

M. Hilale s'exprimait lors d'un point de presse à l'issue du vote de la résolution 2218 prorogeant d'une année jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la MINURSO.

Cette résolution a également confirmé "pour la neuvième année consécutive la prééminence de l'initiative d'autonomie marocaine ainsi que les efforts crédibles et sérieux du Royaume du Maroc pour régler ce différend régional qui n'a que trop duré", a poursuivi l'ambassadeur.

Le texte a réaffirmé, en outre, "avec force les paramètres fondamentaux du règlement de ce différend sous les auspices exclusives du Secrétaire Général de l'ONU et la facilitation de son Envoyé Personnel, M. Christopher Ross", a dit M. Hilale.

Et de rappeler devant les médias internationaux "les paramètres de ce règlement communément connus et qui sont au nombre de quatre", à savoir que "tout règlement ne peut être que politique, négocié et mutuellement acceptable", que "les efforts sérieux et crédibles du Royaume sont les bases et les fondements de ce processus", que "l'esprit de réalisme et de compromis sont indispensables s'il y a besoin de progresser vers la solution de ce différend". Quant au quatrième paramètre, a-t-il ajouté, il souligne le "rôle indispensable et fondamental des Etats de la région, et plus particulièrement de l'Algérie, pays hôte des camps de Tindouf", qui a été invitée par le CS de l'ONU "à s'investir davantage pour contribuer au règlement de ce différend".

Par ailleurs, les membres du Conseil de sécurité ont salué les efforts et réalisations du Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, et renouvelé leur confiance dans les institutions nationales, plus particulièrement le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et ses commissions régionales à Dakhla et à Laâyoune, et dans leurs rôles de promotion et de protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du territoire marocain, y compris au Sahara".

En outre, les Etats membres du Conseil ont félicité le Maroc pour sa "coopération avec les procédures spéciales et avec l'office du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme".

Et de revenir sur le récent rapport du Secrétaire général de l'ONU sur la question du Sahara qui a mis "en

exergue les dix invitations lancées par le Maroc aux procédures spéciales depuis avril 2014, ce qui représente un record qu'aucun pays des Nations Unies n'a jamais égalé dans ce domaine".

De plus, a poursuivi l'ambassadeur, "les membres du Conseil de sécurité ont réitéré avec force l'exigence de l'enregistrement". Un appel récurrent, lancé pour la 5ème année consécutive, qui "s'adresse plus particulièrement à l'Algérie, pays hôte des camps de Tindouf, afin de permettre au Haut Commissariat aux droits de l'Homme d'enregistrer ces populations".

Et M. Hilale de déplorer que l'Algérie continue à s'opposer à cet enregistrement, en violation flagrante du droit international humanitaire, plus particulièrement la convention de 1951 de Genève, et son protocole de 1966 sur l'enregistrement.

Dans sa déclaration, l'ambassadeur a tenu à exprimer, par ailleurs, "notre reconnaissance au groupe des amis" (Etats-Unis, France, Russie, Espagne et Royaume Uni) pour avoir "tout mis en œuvre afin de préserver l'intégrité de la résolution", ce qui a permis, a-t-il dit, son adoption dans une "ambiance de sérénité et de calme, ouvrant ainsi la voie à la reprise du processus politique".

La résolution 2218 a été votée dans la matinée par les Quinze Etat membres (Chine, Etats-Unis, France, Royaume Uni, Russie, Angola, Tchad, Chili, Jordanie, Lituanie, Malaisie, Nouvelle Zélande, Nigeria, Espagne et Venezuela).

http://www.sahara-times.com/Le-Maroc-se-felicite-vivement-de-la-prorogation-a-l-unanimite-du-mandat-de-la-MINURSO_a6227.html

CRDH : Une journée d'études sur les peines alternatives à Safi

CRDH : Une journée d'études sur les peines alternatives à Safi
Marrakech - La commission régionale des droits de l'homme (CRDH) Marrakech-Safi organise, jeudi prochain à Safi, une journée d'études sur les peines alternatives.

La rencontre, organisée dans le cadre de la chaire Université Cadi Ayyad de citoyenneté et droits de l'homme, vise à continuer le débat national sur les perspectives de l'application des peines alternatives au Maroc à la lumière du mémorandum du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) sur cette question, indiquent les organisateurs.

Le document du CNDH avait notamment recommandé une révision du code pénal de façon à accorder la priorité dans l'application des peines alternatives aux mineurs (12-18 ans), aux personnes âgées (plus de 65 ans), aux personnes atteintes de graves maladies, aux femmes enceintes et femmes en allaitantes, rappellent les organisateurs.

La rencontre sera marquée par la participation du secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, qui animera une conférence sur les peines alternatives à la lumière de l'avant-projet de réforme du code pénal.

http://www.emarrakech.info/CRDH-Une-journee-d-etudes-sur-les-peines-alternatives-a-Safi_a7539.html

Les jeunes Marocains se passionnent pour les émissions sur la criminalité

Les émissions traitant de crimes figurent au top 10 des programmes les plus suivis par les Marocains sur les chaînes de télévision nationale. Ces programmes sont même très suivis par téléspectateurs âgés de 2 à 22 ans, d'après la Haute autorité de la communication audiovisuelle (HACA).

L'épisode d'août 2013 d'"Akhtar Al moujrimine" (les plus dangereux criminels), de l'émission de reconstitution de crimes proposée par la chaîne de tévision 2M a réalisé par exemple un taux d'audience de 50%.

"Modawala" (consultation juridique), émission diffusée par Al Oula a réalisé un taux d'audience de 31% le 22 septembre 2013. Ces programmes à succès des chaînes de télévision du pôle public, suscitent l'indignation de milliers de citoyens qui ont informé l'instance de régulation du secteur audiovisuel et les médias concernés du danger que peuvent constituer ce genre de programmes.

Les ministères de la Justice, de la communication, la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** les ont également dénoncés dans des plaintes adressées à la HACA.

D'après des chiffres de Marocmétrie cités par la HACA, 24% des fans de l'émission "Akhtar Al moujrimine" sont âgés de 2 à 22 ans. Cette même tranche d'âge constitue 50% des amoureux de l'émission de reconstitution de crimes "Moudawala".

La HACA a appelé dans son rapport à la mise en œuvre de « commissions déontologiques dont la mission est le visionnement et l'évaluation de cette catégorie d'émissions, ainsi que leur diffusion à des plages horaires adaptées avec le changement des signalétiques d'âge sur l'écran qui passe de -12 ans à -16 ans pour les émissions de reconstitution de crimes ».

https://ma.newshub.org/jeunes-marocains-se-passionnent-%C3%A9missions-criminalit%C3%A9-16574010.html

MOROCCO MEETS TO IMPROVE THE RIGHTS OF THE CHILD

Panel of Right's of the Child Meetings

Mr. Mohamed Salem Cherkaoui Addresses Meeting on the Rights of the Child

LaAyoune Children attend Right's of the Child Meeting

The regional commission on human rights Laayoune-Smara represented by its chairperson Mr. Mohamed Salem Cherkaoui in the first regional meeting on children's rights. The meeting is organized by Children's Parliament in coordination with National Observatory of Child's Rights whose president is princess Lala Mariam sister of king Mohamed VI. , the hosts showed a film that presented the actions of the National Observatory of Child Rights in Morocco to improve child rights. This was followed by presentations on the third protocol of human rights and working with the NGO sector. This prompted discussion on the role of the National Observatory of Child Rights in terms of safeguarding children's rights along with the work done by the regional commission on human rights. Mr. Cherkaoui said that the government along side with national human rights institutions to promote children's rights as well put on action programs that enable the children to better life at school and other institutions.

http://teachthechildreninternational.com/morocco-moves-to-improve-the-rights-of-the-child-in-recent-meeting/

Le CS de l'ONU réaffirme la "prééminence" du plan d'autonomie et les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme (Peter Pham)

Conakry, 29 avril (AGP/MAP/AIP)- Le Conseil de Sécurité (CS) de l'ONU a réaffirmé, une fois de plus, la "prééminence" du plan d'autonomie en tant que base pour les négociations en vue d'une solution politique au différend artificiel autour du Sahara marocain, de même qu'il a consacré les efforts du Royaume en matière des droits de l'Homme, a déclaré mardi à la MAP, Peter Pham, Directeur de l'Africa Center relevant du prestigieux think tank américain, Atlantic Council.

"La résolution 2218 a mis l'accent sur de nombreuses réalités en consacrant de prime abord la prééminence du plan d'autonomie au Sahara en tant que base pour les négociations engagées sous les auspices de l'ONU, en vue de parvenir à une solution politique à ce conflit", a relevé l'expert US.

Le Conseil de sécurité a mis en avant également les "progrès" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme à travers le Royaume en général et dans les provinces du Sud en particulier, a indiqué M. Pham.

Le directeur de l'Africa Center a tenu à souligner, dans ce contexte, les actions et les mesures menées par le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** et ses commissions régionales à Dakhla et Laâyoune, lesquelles ont été saluées par l'Organe exécutif de l'ONU.

La résolution 2218, adoptée à l'unanimité des Quinze, "reconnaît à ce sujet et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune".

De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015, lit-on dans le texte qui proroge d'une année, jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO.

http://www.agpguinee.com/fichiers/livre.php?code=calb15909&langue=fr&type=rub38